

التقليد في مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد

إعداد
د. رشيد بن حسن محمد علي

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة
بكلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

. إِنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتد ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.. أما بعد:

فإنَّ من المسائل التي وقع الخلاف فيها بين مجيز ومانع وموجب مسألة التقليد في الدين جملةً وفي أصول الاعتقاد منه على وجه الخصوص، من معرفة الله تعالى، ووحدانيته، ونحو ذلك مما ذكروا أن الناس يستوون في طرق العلم به كالصلوات الخمس ووجوب الزكاة وصوم رمضان وحج البيت وما يتفرع عن هذه المسألة من طرق المعرفة بالله، وما يجب على

المكلّف أولاً، وحكم تقليد العوام في هذه الأصول، وهل يكلف عموم الناس درك المسائل الأصولية بالأدلة؟ ومتى يكون ذلك؟ إلى غير ذلك مما له صلة بالتقليد والاستدلال على مسائل الاعتقاد.

وكنّت قد وقفت منذ زمن بعيد على كتاب «القول المفيد في حكم التقليد» للإمام محمد بن علي الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ -، ووجدت فيه تشييعاً على المقلدة الذين أوجبوا على أنفسهم تقليد المعين واستروحوا أن باب الاجتهاد قد انسَدَّ، ولقّنوا العوام ودوّنوا لهم في معرفة مسائل التقليد بأنه لا اجتهاد بعد استقرار المذاهب وانقراض أئمتها، وكأن الشريعة التي بين أظهرنا من كتاب الله وسنة رسوله قد صارت منسوخة، والناسخ لها ما ابتدعه من التقليد في دين الله، وكأن شرع الله تعالى شرع مؤقت إلى غاية قيام هذه المذاهب كما عبر عن ذلك الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ - ^(١).

ورأيت أنه قد سبقه إلى تشديد النكير على المقلدة غيره، وبالغ بعض من أبطل التقليد في استدلاله بما يفضي إلى القول بأنه لا بد أن يعلم الذي يستمد أدلته من القرآن أن كل ما فيه كلام الله تعالى بدليل خارج عنه يفيد العلم، ولا يكفي فيه النقل المتواتر حتى قال بعضهم في سياق رده على المقلدة: (فإن قالوا: إنما علمنا إفشاء التقليد إلى العلم بما في الكتاب والسنة من الأمر بالاتباع، قيل لهم: وأنى لكم التمسك بكتاب الله، ولا يثبت كتاب الله إلا بحجة. فبم علمتم أن الذي اعتصمتم به كتاب الله تعالى؟ فهذه ورطة لا مخلص لهم منها) ^(٢).

وفي المقابل وقفت على عجائب من غلّو المقلدين وتعصبهم:

- فمن متحلّ أحاديث ترفع من شأن إمامه على الآخرين.
- ومن مدّع أن الحق محصور في مذهبه لا يتعداه، وأن الخطأ منتفٍ

(١) القول المفيد ١٤١ - ١٤٢.

(٢) التلخيص في أصول الفقه ٤٣٠/٣.



عن ذلك المذهب حتى أوجب على الناس كافة اتباع مذهبه دون غيره. يقول أحدهم: (نحن ندّعي أنه يجب على كافة العاقلين وكافة المسلمين شرقاً وغرباً، بعيداً وقريباً، انتحال مذهب الشافعي، ويجب على العوام الطغام، والجهال الأذال أيضاً اتباع مذهبه بحيث لا يبغون عنه حولاً ولا يرون به بدلاً) ثم يقول بعد ذلك: (ومع هذا لا يجب على الخلق اتباع مذهب الصديق والصحابه)^(١).

□ ومن قائل في رسالته التي جمع فيها الأصول التي عليها مدار مذهبه: (الأصل أن كل آية تخالف قول أصحابنا فإنها تُحمل على النسخ أو على الترجيح، والأولى أن تُحمل على التأويل من جهة التوفيق)^(٢).

□ ومن مفتٍ بأن الحنفي لا يجوز له أن يتزوج شافعية لأن إيمانها مشكوك فيه، ومن مجيز لذلك قياساً على الكتابية^(٣).

□ ومن مدّع أن عيسى عليه السلام والمهدي المنتظر إذا ظهرا قلدا مذهب الإمام أبي حنيفة، وأن الخضر عليه السلام كان يجيء كل يوم فيتعلم من أبي حنيفة أحكام الشريعة خمس سنين، فلما توفي أبو حنيفة ناجى الخضر ربه قائلاً: إلهي إن كان لي عندك منزلة فائذن لأبي حنيفة حتى يعلمني من القبر، وأن الله استجاب له فتعلم منه ما شاء حتى أتمّ الدلائل والأقاويل^(٤).

وقد نشأ عن هذا من العداوة والبغضاء والفرقة والاختلاف ومفارقة السنة والاتباع ما يطول ذكره ويصعب حصره.

(١) مفتي الخلق ص ١٦.

(٢) رسالة الكرخي في الأصول ص ١١٦ مطبوع مع تأسيس النظر. وانظر: الدرة البهية في التقليد والمذهبية ص ٤٣، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٥/٢١.

(٣) انظر الاجتهاد د. عبد المنعم النمر، ص ١٩١ - ١٩٢.

(٤) انظر حاشية الطحطاوي على الدر المختار ٤٠/١ - ٤١ بتصرف.

ومنشأ ذلك استرسال كل من الفريقين في إطلاق القول دون قيد ولا شرط ولا تفصيل. فترى من يحمل على التقليد ينعى على المقلدة قبح حالهم وسوء منقلبهم، ويريد من جميع الناس أن يكونوا مثل القرون المشهود لها بالسابقة والفضل. وترى فريق المقلدين وقد ضيقوا الدائرة على عباد الله وشددوا تشديداً ما أنزل الله به من سلطان دون استدلال ولا تعليل سليم سوى التشنيع والتضليل، وحجتهم ما يتوكأون عليه نقلاً عن شيوخهم من القول بأن الاجتهاد قد سُدَّ وأغلق بابه. والحق في هذه المسألة التوسط والتفصيل.

وقد رأيت أن أسهم بجهد المقل في جمع ما قيل في هذه المسألة وتحريره مجملاً في بيان حقيقة التقليد، وحكمه، والفرق بينه وبين الاتباع، وفي موقف الإمام الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ - منه. ومفصلاً بما يناسب المقام في بيان حكم التقليد في الإيمان وأصول الاعتقاد وما يتصل بذلك من مسائل.





منهج البحث

سيكون منهج البحث بعون الله وتوفيقه هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يركز على الاستناد على ما ورد من نصوص ونقول وأقوال في هذه المسألة وتحريرها في ضوء المباحث التي تضمنتها خطة البحث. وسأعتمد إلى ترقيم الحواشي متسلسلة في كل صفحة من هذا البحث، ثم أثبت مصادرها ومراجعتها في آخر البحث، عدا عزو الآيات القرآنية فأني أثبت اسم السورة ورقم الآية بين معقوفتين في محل الاستدلال.



خطة البحث

- المقدمة.
- الفصل الأول: حقيقة التقليد وحكمه وموقف الإمام الشوكاني منه . وفيه ثلاثة مباحث:
 - المبحث الأول: حقيقة التقليد والفرق بينه وبين الاتباع.
 - المبحث الثاني: حكم التقليد.
 - المبحث الثالث: موقف الإمام الشوكاني رحمته الله من التقليد.
- الفصل الثاني: التقليد في مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد، ويشتمل على تمهيد وأربعة مباحث وخلاصة:
 - التمهيد: في بيان ما ذكر إجمالاً من الخلاف في هذه المسألة.
 - المبحث الأول: في بيان كيفية حصول المعرفة بالله.
 - المبحث الثاني: في بيان أول واجب على المكلف.
 - المبحث الثالث: الأقوال في حكم إيمان المقلد.
 - المبحث الرابع: أدلة القائلين بوجوب الاستدلال ومنع التقليد في مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد ومناقشتها.
- الخلاصة.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.





الفصل الأول:

حقيقة التقليد وحكمه وموقف الإمام الشوكاني منه

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: حقيقة التقليد والفرق بينه وبين الاتباع.

المبحث الثاني: حكم التقليد.

المبحث الثالث: موقف الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ مِنَ التقليد.

المبحث الأول

حقيقة التقليد والفرق بينه وبين الاتباع

التقليد في اللغة وضع الشيء في العنق مع الإحاطة به، والقلادة: ما جعل في العنق يكون للإنسان والفرس والبدنة التي تُهدى ونحوها. وتقليد البدن أن يُجعل في عنقها شعار يعلم به أنها هدي. قال الفرزدق:

حلفت بربِّ مكة والمصلَّى وأعناق الهدى مقلدات

وقلده الأمر: ألزمه إياه. وتقلد الأمر: احتمله، وكذلك تقلد السيف^(١)،

(١) لسان العرب ٣/٣٦٨ - ٣٦٩ بتصرف.

ويستعمل في تفويض الأمر إلى الغير مجازاً كأنه ربط الأمر بعنقه، ومنه قول لقيط الأيادي:

وَقُلُّدُوا أَمْرَكُمْ لَلَّهِ دَرْكُمْ رَحْبَ الذَّرَاعِ بِأَمْرِ الْحَرْبِ مُضْطَلَعاً^(١)

وفي «المستصفى»: قبول قول بلا حجة^(٢).

وعند الآمدي: العمل بقول الغير من غير حجة ملزمة^(٣).

وقال عنه ابن الهمام: العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها^(٤).

واختار الشوكاني أن يقال: هو قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا حجة^(٥).

وقال عنه ابن الحاجب: إنه العمل بقول غيرك من غير حجة^(٦).

وهذه الأقوال متقاربة مفادها: أن التقليد هو العمل بقول المجتهد والمفتي بصرف النظر عن دليل القول؛ لأن المقلد غير متمكن من النظر في الأدلة وكيفية استنباط الحكم منها^(٧).

ولعل أمثل تعريف هو تعريف الكمال بن الهمام في كتابه «التحرير» فقد عرّفه بقوله: (العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها)^(٨)

(١) ابن قدامة وآثاره الأصولية ٣٨٢/٢.

(٢) المستصفى ٣٨٧/٢.

(٣) الإحكام في أصول الأحكام ٩٧٠/٤.

(٤) انظر: التحرير مع شرحه التقرير والتحبير ٤٣/١.

(٥) إرشاد الفحول: ٨٦١.

(٦) منتهى الوصول: ١٦٣.

(٧) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد: ٧٤٨.

(٨) تقدم قريباً.



حيث تلافى المؤاخذات الواردة على غيره. وهذا التعريف يخرج من دائرة التقليد ما يلي:

١ - العمل بقول النبي ﷺ قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

٢ - العمل بقول أهل الإجماع لأن العمل به حجة، وقد قامت الأدلة على حجية هذا الأصل وخروجه عن التقليد المذموم.

قال ابن حزم رحمه الله: (وقد غلط قوم فسمّوا الأخذ بما قاله رسول الله ﷺ، وبما اتفق عليه علماء الأمة تقليداً، وهذا هو فعل أهل السفسطة والطالبين لتبليس العلوم وإفسادها، وإبطال الحقائق، وإيقاع الحيرة، فلا شيء أعون على ذلك من تخليط الأسماء الواقعة على المعاني ومزجها حتى يوقعوا على الحق اسم الباطل لينفروا عنه الناس ويوقعوا على الباطل اسم الحق ليوقعوا فيه من أحسن الظن بهم)^(١).

ويرى ابن تيمية رحمه الله أن الإجماع لا بد وأن يكون مستنداً على آية أو حديث عن رسول ﷺ حيث يقول: (لا يوجد قط مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول ﷺ، ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع فيستدل به)^(٢).

٣ - عمل القاضي بشهادة الشهود العدول فإنه عمل بقول أهل الإجماع المستند إلى الكتاب والسنة بوجوب حكم القاضي عند شهادة العدول.

٤ - العمل بالرواية لأنه عمل بالإجماع على قبول الرواية الصحيحة.

٥ - العمل بقول الصحابي عند من يرى حجيته.

٦ - رجوع العامي إلى المفتي كما هو المشهور والمتعارف لدى العلماء،

(١) الإحكام لابن حزم ١٠٨٧/٦ - ١٠٨٨.

(٢) مجموع الفتاوى ١٩/١٩٥.

فإن ذلك ليس من التقليد المذموم. يقول ابن عبد البر بعد كلام نفيس في ذم التقليد: (وهذا كله لغير العامة، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة التي تنزل بها لأنها لا تبين موقع الحجة ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك، لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة)^(١).

العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي:

إذا تأملنا التقليد في معناه اللغوي، وفي معناه الاصطلاحي، نجد أن كلاً من المعنيين فيه تحمل. فالتقليد في معناه اللغوي فيه تحمل الأشياء الحسية، وفي معناه الاصطلاحي فيه تحمل الأمور المعنوية^(٢).

ووجه جعل التقليد من العامي كالقلادة في عنق المجتهد، أنه بتقليده له كأنه طوقه ما في ذلك الحكم من تبعة إن كانت وجعلها في عنقه، فكأن المقلد يطوق المجتهد إثم ما غشه به وكتمه عنه من علمه^(٣).

الفرق بين التقليد والاتباع:

قد يتبادر إلى الذهن أن التقليد والاتباع شيء واحد، ولكن المتأمل يجد بينهما فرقاً.

قال الرازي في «المحصول»: (الاتباع هو الإتيان بمثل فعل الغير لأجل أن ذلك الغير فعله)^(٤).

(١) جامع بيان العلم وفضله ٩٨٩/٢، وانظر في هذا أيضاً: إرشاد الفحول: ١٨٠، أصول مذهب الإمام أحمد: ٧٤٨ - ٨٤٩، التقليد والإفتاء والاستفتاء ص ١٦.

(٢) انظر: التقليد والإفتاء والاستفتاء ص ١٧.

(٣) انظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ٣٨٩/١.

(٤) المحصول ٨٢/٤.



وفي المسودة لآل ابن تيمية: (الاتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، وهو بعد في التابعين مخير)^(١).

وقال ابن القيم: (الاتباع سلوك طريق المتبع والإتيان بمثل ما أتى به)^(٢).

وأما التقليد فقد مرّ معنا من تعريفه أنه العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة.

قال ابن حزم: (الاتباع لا يفهم منه محاكاة الفعل في اللغة أصلاً وإنما يقتضي الامتثال لأمره ﷺ والطاعة لما علم عن ربه ﷻ، وقد بين ذلك ﷺ في قوله: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، وبقوله: «كل أحد يدخل الجنة إلا من أبى»، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى»^(٣).

وفي «إيقاظ الهمم»: (الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله وصحة مذهبه، والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرفه ولا وجه القول ولا معناه، وتأبى من سواه، أو إن تبين لك خطؤه فتتبعه مخافة خلافه وأنت قد بان لك فساد قوله، وهذا محرم القول به في دين الله سبحانه)^(٤).

وقيل في التفريق بينهما غير هذا، ويفهم من كلام بعضهم عدم التفريق بين التقليد والاتباع^(٥).

كما يفهم من كلام بعضهم اقتصاره على التفريق بين التقليد المذموم والاتباع المشروع، وهذا يرجع إلى تحرير القول في محل النزاع في المراد بحقيقة التقليد وما يسوغ منه وما لا يسوغ.

(١) المسودة ٢٨٥/١.

(٢) إعلام الموقعين ١٧١/٢.

(٣) الإحكام ٥٨٠/٤.

(٤) إيقاظ الهمم ٣٠/١، القول المفيد: ١٦١.

(٥) انظر: التقليد وأحكامه: ٣٣.

وبالنظر إلى حقيقة كل منهما ومحلّه وما يتفقان أو يختلفان فيه يمكن القول أن الاتباع هو اتباع الدليل والعمل بالوحي، فقد سمى الله العمل بالوحي اتباعاً في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله تعالى: ﴿اتَّبِعْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٠٦]، فمحلّ الاتباع هو كل حكم ظهر دليله من الكتاب والسنة والإجماع، وأما التقليد فمحلّه الاجتهاد، ولا يشترط في الاتباع والعمل بالوحي سوى العلم بما يعمل، ولا يتوقف ذلك على تحصيل شروط الاجتهاد^(١).

كما يمكن القول بأن التقليد والاتباع يتفقان في أن كلا منهما أخذ وعمل بقول الغير. ويفترقان في أن التقليد أخذ وعمل دون الوقوف على الحجة والدليل، والاتباع أخذ وعمل بالحجة والدليل.

ويمكن القول أيضاً: إن الاتباع أمر عام والتقليد جزء من أجزائه.

هذا في اللغة وأما في الاصطلاح فإن هذا يختلف باختلاف التعريف المصطلح عليه ولا مشاحة في الاصطلاح^(٢) والله أعلم.

المبحث الثاني حكم التقليد

اختلف في حكم التقليد بين موجب له، ومجوز ومانع، وممن شدد النكير على المقلدة الإمام الشوكاني حيث جعل القول بعدم الجواز مطلقاً هو قول الجمهور، ونقل قول القرافي في مذهب مالك وجمهور العلماء على وجوب الاجتهاد وإبطال التقليد، ونقل أيضاً دعوى ابن حزم الإجماع على النهي عن التقليد، كما نقل أقوال الأئمة في النهي عن تقليدهم^(٣) ثم قال:

(١) انظر: الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد: ١٧٥ - ١٧٨، وحاشية المحقق على إرشاد الفحول: ١٨٨، وحاشية الدرة البهية في التقليد والمذهبية: ١٧.

(٢) انظر: التقليد وأحكامه ٣٣.

(٣) إرشاد الفحول ٨٦٦.



(فالعجب من كثير من أهل الأصول حيث لم يحكوا هذا القول إلا عن بعض المعتزلة)^(١) وقد بسط القول في ذلك في كتابه: «القول المفيد في حكم التقليد»^(٢) وفي «إرشاد الفحول»^(٣).

وما ذكره الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ مِنْ أَنَّ مذهب الجمهور حرمة التقليد غير مسلم. إذ قد سبقه من حكى رأي الجمهور واستدل له ونقله^(٤)، وأما ما ذكره عن الأئمة من النهي عن تقليدهم فهو راجع إلى حرمة تقليد الرجال مع ظهور النصوص ومعرفة الاستنباط منها، وهذا لا يمكن للعامي. واتباع النصوص ليس داخلاً في التقليد^(٥). وسنعرض بعون الله جملة من الأسباب التي حملت الشوكاني على القول بما ذهب إليه في هذه المسألة^(٦).

والصواب في هذه المسألة أن التقليد ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: تقليد محرم.

القسم الثاني: تقليد واجب.

القسم الثالث: تقليد جائز.

□ والقسم الأول على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: تقليد الآباء إعراضاً عما أنزل الله كحال المشركين في زمن النبي ﷺ.

النوع الثاني: تقليد من تجهل أهليته للأخذ بقوله.

(١) إرشاد الفحول ٨٦٧.

(٢) القول المفيد ١٣١ - ١٤٦.

(٣) إرشاد الفحول ٨٦٠ - ٨٨١.

(٤) الاعتصام ٣٤٣/٢، والمستصفي ٣٨٧/٢، وابن قدامة وآثاره الأصولية ٣٨٣/٢.

(٥) انظر: أصول مذهب الإمام أحمد ٧٥٢.

(٦) انظر: ما سيأتي ص ٣٣٧ - ٣٤١.

النوع الثالث: التقليد بعد ظهور الدليل على خلاف قول المقلد.

ومن أمثلة التقليد المحرم ما زلّ فيه أقوام خرجوا عن جادة الحق والصواب وأعرضوا عن الدليل واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا وأضلوا. وقد ذكر الشاطبي رحمته الله من ذلك ما يلي:

١ - قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدين هو المرجوع إليه دون غيره حتى ردوا بذلك براهين الرسالة وحجة القرآن ودليل العقل فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٢] الآية، فحينئذ يئسوا على وجه الحجة بقوله: ﴿قُلْ أَوَلَمْ يَحْشُرْكُم بِأَهْدَىٰ مِنَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَةً كُور﴾ [الزخرف: ٢٤] لم يكن لهم جواب إلا الإنكار اعتماداً على اتباع الآباء واطراحاً لما سواه.

٢ - رأي الإمامية في اتباع الإمام المعصوم - في زعمهم - وإن خالف ما جاء به النبي المعصوم حقاً، وهو محمد صلوات الله عليه، فحكموا الرجال على الشريعة، ولم يحكموا الشريعة على الرجال.

٣ - رأي المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم في المسائل ولم يرتبط إلى إمامهم رموه بالنكير، وفوقوا إليه سهام النقد وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتقاد العامي.

٤ - رأي نابذة متأخرة الزمان ممن يدعي التخلق بخلق أهل التصوف المتقدمين، أو يروم الدخول فيهم، يعمدون إلى ما نقل عنهم في الكتب من الأحوال الجارية عليهم أو الأقوال الصادرة عنهم فيتخذونها ديناً وشريعة لأهل الطريقة وإن كانت مخالفة للنصوص الشرعية من الكتاب والسنة، أو مخالفة لما جاء عن السلف الصالح، لا يلتفتون معها إلى فُتيا مفتٍ ولا نظر عالم، بل يقولون: إن صاحب هذا الكلام



ثبتت ولايته، فكل ما يفعله أو يقوله حق، وإن كان مخالفاً فهو أيضاً ممن يقتدى به، والفقهاء للعموم، وهذه طريقة الخصوص^(١).

□ القسم الثاني: التقليد الواجب:

وذلك في فروع الدين ومسائل الاجتهاد، وهي الأمور النظرية التي يشبه أمرها للعامي العاجز عن النظر والاستدلال، ولمن كان محصلاً لبعض العلوم المعتمدة ولكنه قاصر عن بلوغ درجة الاجتهاد. ومذهب جمهور العلماء بل هو شبه إجماع أن التقليد واجب على العامة ومن في حكمهم^(٢).

قال ابن عبد البر - رحمه الله -: (والعامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها لأنها لا تتبين موقع الحجة ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك، لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة).

قال: (ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها وأنهم المرادون بقوله ﷺ: ﴿فَسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [التحل: ٤٣] وأجمعوا على أن الأعمى لا بد له من تقليد غيره ممن يثق بميزه بالقبلة إذا أشكلت عليه، فكذلك من لا علم له ولا بصر بمعنى ما يدين به لا بد له من تقليد عالمه^(٣). وقال الغزالي: (العامي يجب عليه الاستفتاء واتباع العلماء)^(٤).

وقال الشاطبي في «الاعتصام»: (الثاني أن يكون مقلداً صرفاً خلياً من العلم الحاكم جملة فلا بد له من قائد يقوده وحاكم يحكم عليه، وعالم يقتدى به)^(٥).

(١) انظر: الاعتصام ٣٤٧/٢ - ٣٤٨ بتصرف.

(٢) انظر: التقليد والإفتاء ٢٦.

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٩٨٩.

(٤) المستصفى ٣٨٩/٢.

(٥) الاعتصام ٣٤٣/٢.

وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر في رسالته «الاجتهاد والتقليد»: (وبالجملة فالعامي الذي ليس له من العلم حظ ولا نصيب فرضه التقليد)^(١).

□ القسم الثالث: التقليد الجائز:

وذلك للأصناف الآتية:

١ - من بذل جهده في طلب الحق والصواب والدليل فخفي عليه ولم يظفر بالدليل، ولم يظهر له، فهذا يسوغ له التقليد.

٢ - من اجتهد وتكافأت عنده الأدلة، ولم يظهر له ترجيح بعضها على بعض.

٣ - المجتهد الذي نزلت به حادثة وضاق الوقت عن الاجتهاد فإنه يجوز والحالة هذه التقليد، ورجح آخرون أنه لا يجوز له التقليد^(٢).

قال ابن تيمية رحمته الله: (فأما القادر على الاجتهاد فهل يجوز له التقليد؟ هذا فيه خلاف. والصحيح أنه يجوز حيث عجز عن الاجتهاد إما لتكافؤ الأدلة، وإما لضيق الوقت عن الاجتهاد، وإما لعدم ظهور دليل عليه؛ فإنه حيث عجز سقط عنه وجوب ما عجز عنه وانتقل إلى بدله وهو التقليد كما لو عجز عن الطهارة بالماء)^(٣).

وقال ابن القيم - رحمته الله -: (وأما تقليد من بذل جهده في اتباع ما أنزل الله وخفي عليه بعضه فقلد فيه من هو أعلم منه، فهذا محمود غير مذموم ومأجور غير مأزور)^(٤).

(١) رسالة الاجتهاد والتقليد ضمن مجموعة الرسائل والمسائل النجدية ٧/٢.

(٢) انظر: التقليد والإفتاء ٣٧.

(٣) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٠٤.

(٤) إعلام الموقعين ١٦٩/٢.



المبحث الثالث

موقف الإمام الشوكاني رحمته الله من التقليد

ذكرت فيما سبق في حكم التقليد أن الشوكاني رحمته الله كان من أشد المنكرين على المقلدة، وأنه جعل القول بعدم جواز التقليد مطلقاً هو قول الجمهور، ونقل قول القرافي في مذهب مالك وجمهور العلماء على وجوب الاجتهاد وإبطال التقليد، كما نقل أيضاً دعوى ابن حزم الإجماع على النهي عن التقليد^(١).

وبسط القول فيما أفاض فيه الشوكاني رحمته الله - حول هذه المسألة مما يطول به المقام، وحاصل الأمر أنه في إنكاره التقليد كان مخالفاً لما عليه جمهور العلماء قديماً وحديثاً، وأنه في معالجته لهذه القضية كان متأثراً بما رآه وعاشه في عصره. وسبب ذلك أن الشوكاني رحمته الله - كان قد تفقه في أول حياته على مذهب الإمام زيد بن علي بن الحسين، وبرع فيه وفاق أهل زمانه حتى خلع ربة التقليد وتحلّى بمنصب الاجتهاد فألف كتابه: «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» فلم يقيد نفسه بمذهب الزيدية، بل صحح ما أذاه إليه اجتهاده بالأدلة، وزيف ما لم يقم عليه دليل، فثار عليه أهل مذهبه، من الزيدية، المتعصبون لمذهبهم في الأصول والفروع، فكان يقارعهم بالدليل من الكتاب والسنة، وكلما زادوا عليه ثورة زاد في تمسكه بمسلكه حتى ألف رسالة سماها: «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد» وذهب فيها إلى ذم التقليد وتحريمه، فزاد هذا من تعصبهم عليه، حتى رموه بأنه يريد هدم مذهب آل البيت، فقامت بسبب هذا فتنة في صنعاء بين خصومه وأنصاره، فردّ عليهم بأنه لا يخص مذهب الزيدية فحسب بل إن هذا هو موقفه من جميع المذاهب، وهو يرى أن الاجتهاد قد يسره الله للمتأخرين تيسيراً لم يكن للسابقين لتوفر الأسباب المعينة على تحقيقه، قال: (ولا يخالف في هذا من له فهم صحيح وعقل سوي)^(٢).

(١) انظر: ما تقدم ص ٣٣٢.

(٢) إرشاد الفحول ٨٢٩، وانظر دراسة د. شعبان محمد إسماعيل على كتاب القول المفيد ص ٧٥.

ومن استقراء ما أفاض فيه - ﷺ - نجد أنه يعزو ما عليه القوم من فرط التقليد إلى أسباب، من أهمها:

١ - استدراج الشيطان بذريعة التقليد من استدرج من الناس حتى سؤل لهم الاقتصار على تقليد فرد من أفراد العلماء وعدم جواز تقليد غيره، ثم توسّع في ذلك فخيّل لكل طائفة أن الحق مقصور على ما قاله إمامها، وما عداه باطل، ثم أوقع في قلوبهم العداوة والبغضاء حتى إنك تجد من العداوة بين أهل المذاهب المختلفة ما لم تجده بين أهل الممل، وهذا يعرفه كل من عرف أحوالهم^(١).

٢ - تطلّب المصالح الدنيوية العاجلة من جريات التدريس وأجرة الفتوى ومقررات القضاء ممن طمعوا في نيل الرياسة الدنيوية، أو أرادوا حفظ ما قد ناله سلفهم من الرئاسة وبقاء مناصبهم والمحافظة على التمسك بها^(٢).

٣ - التعصب والجفاء المائل للعيان من بعض المتأخرين الذين ناهضوا الأخبار وسدّوا باب الاجتهاد مخالفين بذلك ما كان عليه أسلافهم، ويصور ذلك بقوله: (وما ذكرنا فيما سبق من أنه كان في الزيدية والهادوية في الديار اليمنية إنصاف في هذه المسألة بفتح باب الاجتهاد فذلك إنما هو في الأزمنة السابقة كما قرناه فيما سلف، وأما هذه الأزمنة: فقد أدركنا منهم من هو أشد تعصباً من غيرهم، فإنهم إذا سمعوا برجل يدّعي الاجتهاد، يأخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ قاموا عليه قياماً تبكي عليه عيون الإسلام، واستحلّوا منه ما لا يستحلّونه من أهل الذمة من الطعن واللعن، والتفسيق والتكفير، والهجم عليه إلى دياره، ورجمه بالأحجار، والاستظهار، وتهتك

(١) القول المفيد ص ١١٩ بتصرف.

(٢) انظر: القول المفيد ص ١٢٦.



حرمته، وتعلم يقيناً لولا ضبطهم سوط هيبة الخلافة أعز الله أركانها وشيد سلطانها لاستحلوا إراقة دماء العلماء المنتمين إلى الكتاب والسنة، وفعلوا بهم ما لا يفعلونه بأهل الذمة، وقد شاهدنا من هذا ما لا يتسع المقام لبسطه^(١).

ثم يبين - ﷺ - أن السبب في بلوغهم هذا المبلغ هو (أن جماعة من شياطين المقلدين الطالبين لفوائد الدنيا بعلم الدين، يوهمون العوام الذين لا يفهمون: من الأجناد والسوقة ونحوهم، بأن المخالف لما قد تقرر بينهم من المسائل التي قد قلدوا فيها هو من المنحرفين عن أمير المؤمنين: علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وأنه من جملة المبغضين له، الدافعين تفضله وفضائله، المعاندين له وللأئمة من أولاده، فإذا سمع منهم العامي هذا مع ما قد ارتكز في ذهنه من كون هؤلاء المقلدة هم العلماء المبرزون لما يبهره من زيّهم، والاجتماع عليهم، وتصدّروهم للفتيا والقضاء - حسب ما ذكرناه سابقاً - فلا يشك أن هذه المقالة صحيحة، وأن ذلك العالم العامل بالكتاب والسنة من أعداء القرابة، فيقوم بحمية جاهلية صادرة عن واهمة دينية، وقد ألقاه إليه من قدمنا ذكرهم، ترويجاً لبدعتهم، وتنفيقاً لجهلهم وقصورهم على من هو أجهل منهم، وإنما أوهموا العوام بهذه الدقيقة الإبلسية، لما يعلمونه من أن طبائعهم مجبولة على التشجيع إلى حد يقصر عنه الوصف حتى لو أن أحدهم سمع التنقص بالجناب الإلهي والجناب النبوي لم يغضب له عشر معشار ما يغضبه إذا سمع التنقص بالجناب العلوي، بمجرد الوهم والإيهام الذي لا حقيقة له)^(٢).

قال: (فهذه الذريعة الشيطانية، والدسيسة الإبلسية، صار علماء الاجتهاد في القطر اليمني في محنة شديدة بالعامّة، والذنب كل الذنب على شياطين المقلدة، فإنهم هم الداء العضال، والسّم القتال، ولو كان للعامّة

(١) القول المفيد ١٤٣ - ١٤٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٤٤ - ١٤٥.

عقول لم يخفَ عليهم بطلان تلبيس شياطين المقلدة عليهم، فإن من عمل شيئاً من عباداته ومعاملاته بنص الكتاب والسنة، لا يخطر ببال من له عقل أن ذلك يستلزم الانحراف عن علي عليه السلام، وأين هذا من ذلك؟! (١).

هذا وإنني لأحسب أن الرجل ما أشرع قلمه ولسانه بهذه الحدة إلا لما عايشه وأحسَّ به من وطأة الجمود، وجناية التقليد الذي ران على الأمة مع فرط التعصب الذي أعمى بصائر الكثيرين من أتباع المذاهب عن اتباع الدليل وإعمال الذهن في فهم النصوص ودلالاتها، وما كان لذلك من أثر في اعتناق البدع، وشيوع الخرافات ونبد الاجتهاد، وهذا الإفراط في التقليد إنما هو من بدع القرن الرابع الهجري كما ذكر ذلك العلامة محمد الأمين الشنقيطي رحمته الله، وهو مما خالف فيه المتأخرون الصحابة وغيرهم من القرون المشهود لهم بالخير، فلم يرد به نص من كتاب ولا سنة، ولم يقل به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ولا أحد من القرون الثلاثة المشهود لهم بالخير، وهو مخالف لأقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله، قال الشنقيطي رحمته الله: (فتقليد العالم المعين من بدع القرن الرابع، ومن يدعي خلاف ذلك فليعين لنا رجلاً واحداً من القرون الثلاثة الأولى، التزم مذهب رجل واحد معين ولن يستطيع ذلك أبداً، لأنه لم يقع البتة) (٢).

ويستحث رحمته الله الهمم في موضع آخر إلى ما يجب على كل مسلم يخاف العرض على ربه يوم القيامة من التأمل ليرى لنفسه المخرج من ورطة عظمى وطامة كبرى عمت جلّ بلاد المسلمين المعمورة ألا وهي الاستغناء عن كتاب الله وسنة رسوله في جميع الأحكام من عبادات ومعاملات وحدود وغير ذلك بالمذاهب المدونة، وأوضح أن ذلك مبني على مقدمتين:

إحدهما: أن العمل بالكتاب والسنة لا يجوز إلا للمجتهدين.

(١) القول المفيد ١٤٥.

(٢) الإقليد ٩٤ - ٩٥.



والثانية: أن المجتهدين معدومون عدماً كلياً لا وجود لأحد منهم في الدنيا. وأنه بناء على هاتين المقدمتين يمنع العمل بكتاب الله وسنة رسوله ويستغنى عنهما بالمذاهب المدونة، وزاد كثير منهم على هذا منع تقليد غير المذاهب الأربعة، وأن ذلك يلزم استمراره إلى آخر الزمان^(١).

قال رحمه الله: (فتأمل يا أخي رحمك الله: كيف يسوغ لمسلم أن يقول بمنع الاهتداء بكتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وعدم وجوب تعلمهما والعمل بهما، استغناء عنهما بكلام رجال غير معصومين ولا خلاف في أنهم يخطئون.

فإن كان قصدهم أن الكتاب والسنة لا حاجة إلى تعلمهما، وأنهما يغني عنهما غيرهما، فهذا بهتان عظيم ومنكر من القول وزور. وإن كان قصدهم أن تعلمهما صعب لا يقدر عليه، فهو أيضاً زعم باطل؛ لأن تعلم الكتاب والسنة أيسر من تعلم مسائل الآراء والاجتهاد المنتشرة مع كونها في غاية التعقيد والكثرة، والله جل وعلا يقول في سورة القمر في مرات متعددة: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧].

وقد سبق إلى تشديد النكير على المبالغين في التقليد والمعطلين لآلات الاجتهاد كل من شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم وغيرهما ممن حرر مسائل الاجتهاد والتقليد وبينوا من آثار ذلك ما يطول ذكره^(٢).



(١) الإقليد ٢٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٣٦٧/١٠، ٢٠٤/٢٠، ١٥٠/٢١، ٢٥٤/٢٢، وإعلام الموقعين ٢٥٦/٢ - ٢٦٠.

الفصل الثاني:

التقليد في مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد

التمهيد: في بيان ما ذكر إجمالاً من الخلاف في هذه المسألة.

المبحث الأول: في بيان كيفية حصول المعرفة بالله.

المبحث الثاني: في بيان أول واجب على المكلف.

المبحث الثالث: الأقوال في حكم إيمان المقلد.

المبحث الرابع: أدلة القائلين بوجوب الاستدلال ومنع التقليد في مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد ومناقشتها.

الخلاصة.

التمهيد

التقليد في الإيمان وفي أصول الاعتقاد: هذه المسألة من المسائل التي كثر فيها الكلام وتفرع عليها أقوال تتعلق بحكم إيمان المقلد، ووجوب النظر، وتكليف العوام اعتقاد الأصول بدلائلها، إلى غير ذلك مما له علاقة بهذه المسألة. وقد نقل الحافظ ابن حجر رحمته الله عن الحافظ صلاح الدين العلائي ما ملخصه (أن هذه المسألة مما تناقضت فيها المذاهب وتباينت بين مفرط ومفرط ومتوسط).



فالطرف الأول: من قال: يكفي التقليد المحض في إثبات وجود الله تعالى ونفي الشريك عنه. وممن نسب إليه إطلاق ذلك عبید الله بن الحسن بن العنبري وجماعة من الحنابلة والظاهرية.

ومنهم من بالغ فحرّم النظر في الأدلة واستند إلى ما ثبت عن الأئمة الكبار من ذم الكلام.

والطرف الثاني: قول من وقف صحة إيمان كل أحد على معرفة الأدلة من علم الكلام، ونسب ذلك لأبي إسحاق الإسفراييني، وقال الغزالي: أسرفت طائفة فكفّروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرروها فهو كافر، فضيّقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة وقفاً على شذمة يسيرة من المتكلّمين^(١).

وأما المذهب المتوسط - وهو لبعض المتكلّمين - فقال: لا يكفي التقليد بل لا بد من دليل ينشرح به الصدر وتحصل به الطمأنينة العلمية، ولا يشترط أن يكون بطريقة الصناعة الكلامية بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه^(٢).

وبالرجوع إلى كتب الأصوليين نجد فيها الإشارة إلى أن القول بتحريم التقليد في معرفة الله سبحانه وفي التوحيد والرسالة هو قول الجمهور، فقد نقل أبو البركات ابن تيمية عن ابن عقيل قوله: (لا يجوز للعاصي أن يقلد في التوحيد والنبوات. قال: وهو مذهب الفقهاء وأهل الأصول والكلام. وقال أيضاً: لم يختلفوا في أنه ليس له أن يقلد في أصول الشريعة كوجوب الصلوات وأعداد الركعات)^(٣).

(١) فيصل التفرقة ٧٩ - ٢٠٢، وصون المنطق ١٨٤.

(٢) انظر: فتح الباري ٣٤٩/١٣ - ٣٥٢ بتصرف، وانظر في ذلك أيضاً: البحر المحيط ٢٧٧/٦ - ٢٨٠.

(٣) المسودة ٨٤٥/٢ - ٨٤٦.

ونقل أبو البركات أيضاً عن القاضي قوله: (لا يجوز التقليد في معرفة الله ووحدانيته والرسالة، ولا في السمعيات المتواترة الظاهرة كالصلوات ووجوب الزكاة وصيام شهر رمضان وحج البيت لاستواء الناس في طرق العلم بذلك)^(١). وجاء في شرح «الكوكب المنير»: (ويحرم التقليد في معرفة الله سبحانه وفي التوحيد والرسالة عند أحمد والأكثر، وذكره أبو الخطاب عن عامة العلماء وذكر غيره أنه قول الجمهور)^(٢).

وجاء في «البحر المحيط» للزركشي أن العلوم نوعان: عقلي وشرعي، ثم قال: (الأول العقلي: وهو المسائل المتعلقة بوجود الباري وصفاته واختلفوا فيها. والمختار أنه لا يجوز التقليد، بل يجب تحصيلها بالنظر، وجزم به الأستاذ أبو منصور والشيخ أبو حامد الإسفراييني في تعليقه، وحكاها الأستاذ أبو إسحاق في شرح الترتيب عن إجماع أهل العلم من أهل الحق وغيرهم من الطوائف. وقال أبو الحسن القطان في كتابه: لا نعلم خلافاً في امتناع التقليد في التوحيد. وقال بعضهم: لو خشي المكلف أن يموت لم يجز التقليد)^(٣).

وعلى هذا يرد كما ذكرنا آنفاً تساؤل حول كيفية حصول المعرفة بالله عند الإنسان، وعن حكم إيمان المقلد، وما أول واجب على المكلف، وسأحرر القول فيها بعون الله في المباحث التالية:

المبحث الأول

في بيان كيفية حصول المعرفة بالله

وهذه المسألة وقع فيها الخلاف على أقوال:

القول الأول: أن معرفة الله لا تحصل إلا بالنظر، وهذا قول كثير من

(١) المسودة ٨٤٨/٢.

(٢) شرح الكوكب المنير ٥٣٣/٤.

(٣) البحر المحيط ٢٧٧/٦، وانظر: الإحكام للآمدي ٩٧١/٤، والإحكام لابن حزم ٩٧١/٤، ونهاية السؤل ١٠٥٣/٢، وإرشاد الفحول ٨٦٢.



المعتزلة، والأشاعرة وأتباعهم من أصحاب المذاهب الأربعة وغيرهم. قال ابن الزاغوني وهو ممن يقول بوجوب النظر وأن المعرفة لا تحصل إلا به: (فهل إذا قال القائل: أنا أعتقد حدوث العالم والتوحيد وصحة الدين وأقرّ بالنبوة لا بطريق النظر والاستدلال، ولا عن نظر في حجة أو دليل، لكن بطريق التقليد في ذلك، أو مما سوى ذلك، مما لا يُستند إلى معرفة ثابتة عن نظر في حجة أو دليل بحيث ينتهي الاستدلال إلى العلم الحق، فهذا ليس بمؤمن، ولا نحكم بأنه مؤمن عند الله، ولا يُثاب على هذا الإيمان، بل هو معاقب ملوم على ترك ما أمر به من العلم بالله وصحة الدين والنبوة، والنظر فيما يفضي به النظر فيه إلى معرفته بذلك بطريق اليقين).

ثم ذكر أقوالاً أخرى في ذلك إلى أن قال: (فمدعي المعرفة مع ترك النظر والاستدلال المؤدي إلى الدليل القاطع المتوقف على حقيقة التوحيد والمعارف الدينية مبطل. وإذا كان مبطلاً في معرفته لم نحكم بإيمانه؛ لأن الإيمان هاهنا هو التصديق، وإنما يصدق بما يزول معه الشك، ويبرأ من عهدة الاشتباه)^(١).

وقد ذكر القاضي عبد الجبار أن معرفة الله تعالى عند المعتزلة لا تنال إلا بالعقل، وبيّن السبب الذي من أجله أوجب المعتزلة النظر والاستدلال على المكلف لمعرفة الله فقال: (والدلالة على وجوب النظر هو الخوف من تركه، وقد تقرر في العقول وجوب دفع الضرر عن النفس معلوماً كان أو مظنوناً.. وهذا الخوف لا بد من حصوله في الأول لكل عاقل فوجب دفعه بالنظر)^(٢).

وساق في ذلك أسباباً هي في حقيقتها شبهات وأوهام لا تستند إلى حجة.

(١) نقله عنه ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٤٥/٩ - ٤٩.

(٢) انظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد ٣٥٢/١٢، وشرح الأصول الخمسة ٦٨.

ويدعي الزمخشري أن الأنبياء أنفسهم إنما عرفوا الله بالنظر بناءً على ما ذهب إليه المعتزلة من أن معرفة الله لا تنال إلا بالنظر والاستدلال، فيقول في تفسير قوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١٦٥]: (فإن قلت: كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل وهم محجوجون بما نصبه الله من الأدلة التي النظر فيها موصل إلى المعرفة، والرسل في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة، ولا عرف أنهم رسل الله إلا بالنظر فيها؟! قلت: الرسل منبهون عن الغفلة، وباعثون على النظر كما ترى علماء العدل والتوحيد - يعني المعتزلة - مع تبليغ ما حملوه من تفصيل أمور الدين وبيان أحوال التكليف، وتعليم الشرائع، فكان إرسالهم إزاحة للعلّة وتتميمًا لإلزام الحجة لئلا يقولوا لولا أرسلت إلينا رسولاً فيوقظنا من سنة الغفلة وينبها لما وجب الانتباه له)^(١).

وهو بهذا يقرر مذهب المعتزلة في إيجابهم النظر والاستدلال لمعرفة الله حتى على الأنبياء، وأنهم إنما بعثوا إلى الناس تتميمًا لإزالة الحجة الواجبة على الناس بالعقل.

وهذا باطل مخالف لمفهوم الآية إذ ليس فيها ما يدل على إيجاب النظر والاستدلال لمعرفة الله بل معنى الآية ينقض ما ذكره على ما بيّنه المحققون من المفسرين في بيان معناها^(٢).

القول الثاني: إن المعرفة يتيديها الله اختراعاً في قلوب العباد من غير سبب يتقدم، ومن غير نظر ولا بحث، وهذا قول كثير من الصوفية والشيعة، ومعنى هذا القول أن المعرفة بالله تقع ضرورة فقط.

(١) الكشف ٥٧٨/١ - ٥٧٩.

(٢) وانظر في هذا أيضاً: جامع البيان في تفسير آي القرآن للطبري ٢٢/٦، وتفسير ابن كثير ٥٨٨/٢، ومنهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل ٤٨٦/٢ - ٤٨٧.



قال ابن الزاغوني في كتابه الذي سماه «منهاج الهدى»: (فصل: في أن معرفة الله وسائر معارف الدين: كسبية وليست حاصلة بطريق الاضطرار) قال: (وقال طوائف منهم الجاحظ وصالح قبة وفضل الرقاشي والصوفية وكثير من الشيعة: معارف الدين كلها حاصلة بطريق الضرورة، ثم اختلفوا بعد ذلك، فقال طائفة منهم صالح قبة: إن الله جعل معارف دينية ضرورية يبتدئها ويخترعها في قلوب البالغين من غير سبب متقدم ولا بحث ولا نظر، وهو قول طائفة من الشيعة، وقالت طائفة من الشيعة: إن الله يخترعها في قلوب البالغين لكن من المحال أن يفعلها فيهم إلا بعد فكر ونظر يتقدمها، ثم يهب الله المعرفة لمن أحب... وقالت طائفة من المعتزلة منهم غيلان بن مروان: إن معرفة الإنسان لنفسه ومعرفة صانعه وأنه غيره يضطر الإنسان إليها بالطبع، فأما باقي المعارف الدينية فكلها اكتساب... وقالت طائفة من المعتزلة: الناس مضطرون إلى ذلك على كل حال وليس لهم في ذلك حيلة^(١)).

القول الثالث: أن المعرفة بالله يمكن أن تقع ضرورة ويمكن أن تقع بالنظر، وهذا قول جماهير طوائف المسلمين.

قال ابن تيمية رحمته الله بعد أن ذكر الأقوال في تنازع الناس في أصل المعرفة بالله وكيفية تحصيلها، قال: (وقال جمهور طوائف المسلمين: يمكن أن تقع ضرورة، ويمكن أن تقع بالنظر. بل قال كثير من هؤلاء: إنها تقع بهذا تارة وبهذا تارة، فالذين جؤزوا وقوعها ضرورة هم عامة أهل السنة وسائر المثبتين للقدر كالأشعري وغيره)^(٢).

وقال في معرض مناقشته للمعتزلة الذين يقولون: إن ما يحصل بكسب العبد واختياره من المعرفة ليس مما جعله الله في قلبه، ويقولون: إن المعرفة

(١) نقله عنه ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل ٤٦/٩ - ٤٨، وانظر: شرح الأصول الخمسة ٦٧، والمغني في أبواب العدل والتوحيد ٢٣٠/١٢.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٤/٧.

الواجبة لا تكون مما يقذفه الله في قلب العبد، لأن الواجب لا يكون إلا مقدوراً على العبد، ومقدورات العباد عندهم لا يفعلها الله ولا يحدثها، ولا له عليها قدرة. وقد يقولون: إنه لا يستحق الثواب إلا على مقدوره.

قال: (فالذين احتجوا من أهل السنة على أن المعرفة والإيمان تحصل للعبد بفضل الله ورحمته وهدايته وتعريفه، ونحو ذلك من العبارات، يتضمن قولهم إبطال قول هؤلاء القدرية)^(١). قال: (وهذا صحيح لكن ليس في ذلك ما يقتضي أن المعرفة لا يمكن أن تحصل بنظر العقل، كما أنه ليس في ذلك ما يقتضي أنها لا تحصل بتعليم الرسول والعلماء والمؤمنين ودعائهم وبيانهم واستدلالهم. بل من المعلوم أن العلم يحصل في قلب العبد تارة بما يسمعه من الناس من البيان والتعليم: إما إرشاداً إلى الدليل العقلي، وإما إخباراً بالحق الواقع. ويحصل تارة بما يقذفه الله في قلبه من النظر والاعتبار والاستدلال الذي ينعقد في قلبه، كما يحصل تارة بكسبه واستدلاله، ويحصل تارة بما يضطره الله إليه من العلم من غير اكتساب منه)^(٢).

وهذا القول هو الصواب في هذه المسألة وبالله التوفيق...

المبحث الثاني

في بيان أول واجب على المكلف

وقع الخلاف بين أهل الحق الذي تسنده الأدلة ومخالفهم في هذه المسألة على قولين:

□ أحدهما: قول من يرى أن المعرفة لا تحصل إلا بالنظر، وهؤلاء اختلفوا في ذلك على أقوال:

١ - فقال بعضهم: أول واجب النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم.

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢٧/٩ - ٢٨.

(٢) المرجع السابق ٢٨/٩.



٢ - وقالت طائفة: أول واجب القصد إلى النظر الصحيح. قال أبو المعالي الجويني في باب أحكام النظر: (أول ما يجب على العاقل البالغ باستكمال سن البلوغ أو الحلم شرعاً القصد إلى النظر الصحيح المفضي إلى العلم بحدوث العالم)^(١) ثم قال: (فإن قيل: ما الدال على وجوب النظر والاستدلال من جهة الشرع؟ قلنا: أجمعت الأمة على وجوب معرفة الله تعالى، واستبان بالعقل أنه لا يتأتى الوصول إلى اكتساب المعرفة إلا بالنظر، وما لا يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب)^(٢).

٣ - وقالت طائفة: أول واجب الشك، وهو قول منسوب إلى أبي هاشم الجبائي المعتزلي، ونسبه ابن حزم إلى الأشعرية^(٣).

ويسوغ الغزالي هذا المنهج في كتابه: «ميزان العمل» فيقول: (ولو لم يكن من مجاري هذه الكلمات إلا ما يشكك في اعتقادك الموروث لتنتدب للطلب فناهيك به نفعاً، إذ الشكوك هي الموصلة إلى الحق، فمن لم يشك لم ينظر، ومن لم ينظر لم يبصر، ومن لم يبصر يبقى في العمى والضلال، نعوذ بالله من ذلك)^(٤).

ويظن بعض هؤلاء من فرط إعجابهم بهذا المسلك أنهم بالله وبالطريق الموصلة إليه أعرف من خواصه عليه السلام، فقد ذكر أبو المظفر السمعاني في «الانتصار لأصحاب الحديث» أنه بلغه (أنه كان لأبي هاشم الجبائي ابنة تسمى فاطمة وكان أصحابه يقولون: إن فاطمة بنت أبي هاشم أعلم بالله وبطريق الحق من فاطمة بنت محمد عليه السلام) ثم قال: (فنعوذ بالله

(١) الإرشاد ٢٥.

(٢) الإرشاد ٣١.

(٣) الفصل ٧٤/٤.

(٤) ميزان العمل ١٥٣، وانظر: موقف ابن نيمية من الأشاعرة ٦٣٥/٢، وجوهرة التوحيد بحاشيتها تحفة المريد ٣٧ - ٣٨.

من طريق يؤدي إلى مثل هذا القول، ونسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى^(١).

وقد شنع ابن حزم رحمته الله على من قال بهذا القول فقال: (ما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ من الإسلام بأشنع من قول هؤلاء القوم: أنه لا يكون أحد مسلماً حتى يشك في الله تعالى، وفي صحة النبوة، وفي هل الرسول صلى الله عليه وسلم صادق أم كاذب، ولا سمع قط سامع في الهوى والمناقضة والاستخفاف بالحقائق بأقبح من هؤلاء) إلى أن قال: (اللهم إنا نعوذ بك من الخذلان، فوالله لولا خذلان الله تعالى الذي هو غالب على أمره ما انطلق لسان ذي مسكة بهذه العظيمة)^(٢).

قال الجويني بعد أن ذكر قول أبي هاشم: (وهذا خروج منه عن قول الأمة، وتوصل منه إلى هدم أصله، وذلك أن كل واجب مأمور به، وتقديم الأمر بالشك متناقض إذ لا يثبت الأمر إلا مع العلم بالأمر، واعتقاد ثبوته والعلم مع التشكك فيه متناقضان)^(٣).

٤ - وقالت طائفة رابعة: أول واجب المعرفة أولاً قبل وجوب الشهاداتتين، وعزاه الإيجي إلى الأكثر وعلل ذلك (بأنه أصل المعارف الدينية وعليه يتفرع كل واجب)^(٤).

وهذا الخلاف عند هؤلاء حول أول واجب: هل هو المعرفة أو النظر، أو القصد إلى النظر: خلاف لفظي كما يوضح ذلك شيخ الإسلام

(١) الانتصار لأصحاب الحديث ٧١/١.

(٢) الفصل ٧٤/٤.

(٣) الشامل ١٢١ - ١٢٢.

(٤) المواقف ٣٢، وانظر في هذه الأقوال أيضاً: المعتمد في أصول الدين ٢١، والشامل ١٢١ - ١٢٢، والنبوات ٩٥، ٦٢، ٥٩، ودرء تعارض العقل والنقل ٣٥٣/٧، والاستقامة ١٤٢/١ - ١٤٣، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ٩٣٤/٣.



ابن تيمية رحمته الله حيث يقول: (فإن النظر واجب وجوب الوسيلة من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، والمعرفة واجبة وجوب المقاصد، فأول واجب وجوب الوسائل هو النظر، وأول واجب وجوب المقاصد هو المعرفة، ومن هؤلاء من يقول: أول واجب هو القصد إلى النظر، وهو أيضاً نزاع لفظي، فإن العمل الاختياري مطلقاً مشروط بالإرادة^(١)).

وأما القول بأن أول واجب هو الشك وهو قول منسوب إلى أبي هاشم الجبائي المعتزلي، ونسبه ابن حزم إلى الأشعرية وقد أخذ به الغزالي كما مر، فيرى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه مبني على أصليين: (أحدهما: أن أول الواجبات النظر المفضي إلى العلم، والثاني: أن النظر يضاد العلم، فإن الناظر طالب للعلم فلا يكون في حال النظر عالماً، أي أنه لو لم يكن شاكاً لما احتاج إلى النظر)^(٢).

وبالجملة فإن هذه الأقوال من القول بالشك، أو بوجوب النظر، أو القصد إليه، وأن من لم يعرف الله بهذه الطرائق التي رتبوها لم يكن مؤمناً، وما يترتب على ذلك من تكفير عوام المسلمين، ليعد من أشنع آفات القوم. وما أحسن ما ذكره أبو بكر القرطبي في سياق ذمّه لطرائق المتكلمين وأنها أفضت بكثير منهم إلى الشك، وبعضهم إلى الإلحاد، وبعضهم إلى التهاون في العبادات إلى أن قال: (ولو لم يكن في الكلام إلا مسألتان هما من مبادئه لكان حقيقاً بالذم:

إحداهما: قول بعضهم إن أول واجب الشك إذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد إلى النظر.

وثانيتها: قول جماعة منهم: أن من لم يعرف الله بالطرق التي رتبوها والأبحاث التي حرروها، لم يصح إيمانه، حتى لقد أورد على بعضهم أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٣/٧.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤١٩/٧، وانظر موقف ابن تيمية من الأشاعرة ٩٣٥/٣.

هذا يلزم منه تكفير أبيك وأسلافك وجيرانك. فقال: لا تشنع علي بكثرة أهل النار^(١).

□ **القول الثاني:** وهو الذي تسنده أدلة النقل والعقل والفطرة: أن أول واجب على المكلف الشهادتان: شهادة أن لا إله إلا الله وشهادة أن محمداً رسول الله، وإفراد الله تعالى بالعبودية، وأما القول بأن أول واجب على المكلف النظر أو معرفة الله أو الشك فهو قول باطل وتصوره كافٍ في الحكم ببطلانه، والصحيح أن أول واجب هو الشهادتان المتضمنتان لتوحيد الله وإفراده بالعبادة.

والعبد مفتقر غاية الافتقار إلى الله في أن يهديه إلى هذا التوحيد، ومن اتكل على نظره واستدلاله، أو عقله ومعرفته خذل، ولهذا كان النبي ﷺ كثيراً ما يقول: «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك»^(٢) ويقول في يمينه: «لا ومقلب القلوب»^(٣) ويقول: «ما من قلب من قلوب العباد إلا وهو بين أصبعين من أصابع الرحمن إن شاء أن يقيمه أقامه، وإن شاء أن يزيغه أزاعه»^(٤).

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وبكل حال فالعبد مفتقر إلى الله في أن يهديه ويلهمه رشده. وإذا حصل له علم بدليل عقلي، فهو مفتقر إلى الله في أن يحدث في قلبه تصور مقدمات ذلك الدليل ويجمعها في قلبه ثم يحدث

(١) نقله عنه ابن حجر في الفتح ٣٥٠/١٣.

(٢) أخرجه الترمذي في الجامع الصحيح برقم ٢١٤٠ ٤٤٨/٤ عن أنس مرفوعاً، وصححه الألباني؛ وأخرجه الإمام أحمد في المسند ١٨٢/٤، ٩١/٦، ٢٩٤، ٣٠٢، وابن حبان في صحيحه بترتيب ابن بلبان برقم ٩٤٣ ٢٢٢/٣.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه بشرحه الفتح/كتاب الأيمان والنذور، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ حديث رقم ٦٦٢٨ ٥٢٣/١١ عن ابن عمر مرفوعاً بلفظه، والإمام أحمد في المسند ٢٦/٢، ٦٧، ٦٨، ١٢٧، ١١٢/٣، ٢٥٧.

(٤) تقدم وهو صدر الحديث السابق «يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك».



العلم الذي حصل بها، وقد يكون الرجل من أذكياء الناس وأحدهم نظراً ويعميه عن أظهر الأشياء، وقد يكون من أبلد الناس وأضعفهم نظراً ويهديه لما اختلف فيه من الحق بإذنه، فلا حول ولا قوة إلا به^(١).

وقال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمته الله في تعليقه على ما نقله ابن حجر رحمته الله في «فتح الباري» عن الحويني من الخلاف في أول ما يجب على المكلف قال: (والصواب ما ذكره المحققون من أهل العلم أن أول واجب هو شهادة أن لا إله إلا الله علماً وعملاً، وهي أول شيء دعا إليه الرسل، وسيدهم وإمامهم نبينا محمد صلى الله عليه وسلم أول شيء دعا إليه أن قال لقومه: قولوا لا إله إلا الله تعلموا. ولما بعث معاذاً إلى اليمن قال له: فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، ولأن التوحيد شرط لصحة جميع العبادات كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ٨٨]^(٢).

وسنعرض فيما يلي جملة من أدلة الكتاب والسنة والإجماع والفطرة والنظر الدالة على صحة هذا القول.

١ - حديث معاذ رضي الله عنه المشهور المتفق على صحته عندما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، وفيه: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى، فإذا عرفوا ذلك فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من غنبيهم فترد على فقيرهم، فإذا أقرؤا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموالهم»^(٣).

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٤/٩.

(٢) فتح الباري ٧٠/١.

(٣) صحيح البخاري بشرحه الفتح/كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله، حديث رقم ٧٣٧٢ ٣٤٧/١٣، وصحيح مسلم/كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين، حديث رقم ١٩ ٥٠/١.

ومثله ما جاء من الأحاديث عن النبي ﷺ موافقة لهذا كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة وابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله... الحديث»^(١).

ودلالة الأحاديث في هذا ظاهرة فإن فيها التصريح بلفظ «أول» حيث قال: «فليكن أول ما تدعوهم» وهذا نص في الموضوع.

٢ - أن المتواتر من أحواله ﷺ وسيرته أنه كان يدعو الناس إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنه رسول الله، وهذا هو منهج الرسل جميعاً فإنهم يفتتحون دعوتهم بالأمر بعبادة الله، وحده لا شريك له، كما في قصة نوح وهود وصالح وشعيب وغيرهم من الأنبياء، لأن أممهم كانوا مقرّين بالربوبية غير أنهم كانوا يعبدون مع الله غيره، فالرسل صلوات الله وسلامه عليهم يأمرهم بالغايات المطلوبة من الإيمان بالله ورسوله وتقواه، وأما أهل البدع المخالفون لهم فبالعكس يأمرهم بالبدايات والأوائل^(٢).

٣ - أن أول ما نزل من القرآن هو قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ [العلق: ١] قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: (وهذه الآية أيضاً تدل على أنه ليس النظر أول واجب، بل أول واجب ما أوجب الله على نبيه محمد ﷺ: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾، ولم يقل: انظر واستدل حتى تعرف الخالق، وكذلك هو أول ما بلغ هذه السورة، فكان المبلغون مخاطبين بهذه الآية قبل كل شيء ولم يؤمروا فيها بالنظر والاستدلال)^(٣).

(١) صحيح البخاري بشرحه الفتح/كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة، حديث رقم ٢٥٠٧٥؛ وصحيح مسلم/كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله، حديث ٢٢٠١/١ - ٥٣.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل ٢١/٨.

(٣) مجموع الفتاوى ٣٢٨/١٦.



وقال في موضع: (والقرآن العزيز ليس فيه أن النظر أول الواجبات، ولا فيه إيجاب النظر على كل أحد، وإنما فيه الأمر بالنظر لبعض الناس، وهذا موافق لقول من يقول: إنه واجب على من لم يحصل له الإيمان إلا به بل هو واجب على كل من لا يؤدي واجباً إلا به. وهذا أصح الأقوال)^(١).

٤ - دليل الفطرة. قال تعالى: ﴿فَأَقْصِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الرُّوم: ٣٠] وحديث: «ما من مولود إلا يولد على الفطرة» قال ابن حجر رحمته الله: (ظاهر الآية والحديث أن المعرفة حاصلة بأصل الفطرة، وأن الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله عليه الصلاة والسلام: «فأبواه يهودانه وينصرانه»)^(٢).

وذكر في موضع آخر بعد أن نقل عن الجويني الأقوال في أول واجب على المكلف أن الآية والحديث (ظاهران في دفع هذه المسألة من أصلها)^(٣) ونقل عن أبي جعفر السمناني - وهو من كبار الأشاعرة -: (أن هذه المسألة من مسائل المعتزلة بقيت في المذهب والله المستعان)^(٤). والشهرستاني ممن صرح في «نهاية الإقدام» أن معرفة الله فطرية حيث يقول: (إن الفطرة السليمة شهدت بضرورة فطرتها وبديهة فكرتها على صانع حكيم قادر عليم: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠])^(٥) فأين وجوب النظر أو القصد إليه أو الشك؟!

٥ - دليل الإجماع: فإن العلماء مجمعون على أن كل كافر يدعى إلى

(١) درء التعارض ٨/٨.

(٢) الحديث خرجه البخاري في صحيحه ضمن موسوعة الكتب الستة/كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات، حديث رقم ١٣٥٨ ص ١٠٦، ومسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة، حديث رقم ٢٦٥٨ ص ١١٤١. وانظر كلام ابن حجر في الفتح ٣٤٩/١٣.

(٣) فتح الباري ٧١/١.

(٤) فتح الباري ٧١/١.

(٥) نهاية الإقدام ١٢٤.

الشهادتين ولا يكون مسلماً إلا بذلك، قال ابن المنذر رحمته الله: (وأجمع كل من نحفظ عنه أن الكافر إذا قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن كل ما جاء به محمد حق، وأبرأ من كل دين يخالف دين الإسلام - وهو بالغ صحيح يعقل - أنه مسلم)^(١) وقال ابن تيمية رحمته الله بعد أن ذكر الأدلة على أن أول واجب هو الشهادتان: (وهذا مما اتفق عليه أئمة الدين وعلماء المسلمين، فإنهم مجمعون على ما علم بالاضطرار من دين الرسول، أن كل كافر فإنه يُدعى إلى الشهادتين، سواء كان معطلاً، أو مشركاً، أو كتابياً، وبذلك يصير الكافر مسلماً ولا يصير مسلماً بدون ذلك)^(٢).

٦ - أن يقال: إن لفظ النظر فيه إجمال، ولهذا أكثر اضطراب الناس وتناقضهم فيه فترى المتكلمين يوجبون النظر لأنه يتضمن العلم ثم يقولون: إن النظر يضاد العلم، فكيف يكون ما يتضمن العلم مضاداً له، ومن هنا قال من قال بوجوب الشك حتى صاروا يوجبون على كل مسلم أن لا يتم إيمانه حتى يحصل له الشك في الله ورسوله بعد بلوغه سواء أوجبوه أو قالوا هو من لوازم الواجب^(٣).

٧ - أنه يرد على الموجبين للنظر موارد منها أن يقال: إذا طلب من المكلف الإيمان فقال: أمهلوني حتى أنظر، فيما أن تلزمه الإقرار بالإيمان فيلزمكم نقض قاعدتكم المذكورة، وهي وجوب النظر قبل الإيمان، وإما أن تمهلوه لمدة مجهولة له، فيلزم عليه أنه قد لا يحصل الامتثال فلا يتحقق للإمهال فائدة، وإما أن تمهلوه مدة معينة فيلزمكم الحكم عليه بغير نص، وهذا تحكم^(٤).

(١) الإجماع ١٥٤.

(٢) درء التعارض ٧/٨.

(٣) انظر: درء التعارض ٧/٤٢٠ - ٤٢١، وموقف ابن تيمية من الأشاعة ٣/٩٤٣ - ٩٤٤.

(٤) انظر: حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ٦٣.



٨ - أن القوم متناقضون وهذا مما يوهن دعواهم ويظهر تناقض الأشاعرة في إيجابهم النظر مع قولهم: إن معرفة الله واجبة بالشرع.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله: (ثم القول بأن أول الواجبات هو المعرفة أو النظر لا يمشي على قول من يقول: لا واجب إلا بالشرع كما هو قول الأشعرية وكثير من أصحاب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم. فإنه على هذا التقدير لا وجوب إلا بعد البلوغ على المشهور، وعلى قول من يوجب الصلاة على ابن عشر سنين أو سبع، لا وجوب على من لم يبلغ ذلك. وإذا بلغ هذا السن فإنما يخاطبه الشرع بالشهادتين وإن كان لم يتكلم بهما، وإن كان تكلم بهما خاطبه بالصلاة.

وهذا هو المعنى الذي قصده من قال: أول الواجبات الطهارة والصلاة. فإن هذا أول ما يؤمر به المسلمون إذا بلغوا، أو إذا ميّزوا كما قال رحمته الله: «مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاجع»... وأما من قال بالوجوب العقلي كما هو قول المعتزلة والكرامية ومن وافقهم من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم فهؤلاء هم الذين قالوا ابتداءً: أول ما يجب المعرفة أو النظر المؤدي إليها. لكن أخذ كلامهم من أراد أن يبينه على أصوله من الأشعرية ونحوهم فتناقض كلامه^(١).

قال: (وأول الواجبات الشرعية يختلف باختلاف أحوال الناس فقد يجب على هذا ابتداءً ما لا يجب على هذا ابتداءً، فيخاطب الكافر عند بلوغه بالشهادتين، وذلك أول الواجبات الشرعية التي يؤمر بها. وأما المسلم فيخاطب بالطهارة إذا لم يكن متطهراً، وبالصلاة وغير ذلك من الواجبات الشرعية التي لم يفعلها)^(٢).

ولهذا رجع منهم من رجع عن موافقة المتكلمين من أمثال أبي يعلى

(١) درء التعارض ١٢/٨ - ١٦ بتصرف.

(٢) درء التعارض ١٦/٨.

الفراء فقد صرح في بعض كتبه أن أول ما أوجبه الله على خلقه العقلاء النظر والاستدلال المؤدي إلى معرفة الله سبحانه، قال: وإنما يجب النظر في الطريق الموصل إلى معرفة الله، وهو حدوث الأشياء من الجواهر.. إلى آخر ما ذكر^(١).

ثم رجع عن ذلك ووافق مسلك السلف والأئمة، القائلين إن هذه الطريق ليست واجبة، كما أوضح ذلك ونقل عنه ما يدل على رجوعه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله^(٢). وكذا الجويني فإنه تكلم على النظر وهل الواجب المعرفة، أو الاعتقاد الجازم وهل يسمى ذلك علماً، قال: (وقد كنا ننصر هذه الطريقة زماناً من الدهر، وقلنا مثل هذا الاعتقاد علم على الحقيقة، فإنه اعتقاد يتعلق بالمعتقد على ما هو به مع التصميم، ثم بدا لنا أن العلم ما كان صدوره عن الضرورة والدليل القاطع)^(٣).

المبحث الثالث

الأقوال في حكم إيمان المقلد

اختلف المتكلمون في إيمان المقلد على قولين تفرع عنهما أقوال.

القول الأول: قول من أوجب النظر في معرفته تعالى، وهؤلاء اختلفوا في ذلك على قولين:

أ - فمنهم من قال: النظر في معرفته تعالى واجب محتّم والتقليد في العقائد لا يكفي والمقلد غير مؤمن، وإلى هذا ذهب المعتزلة والأشاعرة، وكثير من المتكلمين، وذكر شارح «الجوهرة» أن القاضي والأستاذ أبا إسحاق الإسفرائيني وإمام الحرمين كانوا يقولون بذلك، بل ذكر أن هذا القول

(١) انظر: مختصر المعتقد ١٩٧/١.

(٢) درء التعارض ٣٥٧/٨.

(٣) نقله عن ابن تيمية في درء التعارض ٤٤٠/٧.



يُعزى إلى الإمام مالك^(١) ثم اختلف هؤلاء القائلون بعدم كفاية التقليد في النظر الذي لا يكون معه الشخص مقلداً:

١ - فمنهم من لا يوجب الاستدلال العقلي على كل مسألة من مسائل الاعتقاد بل يقولون: يكفي أن تثبت الرسالة بالمعجزة فإذا ثبت عنده أن الرسول صادق بسبب ما أظهره من معجزة وأخذ بقول الرسول لم يكن مقلداً.

٢ - ومنهم من لا يكتفي بذلك بل يوجب الاستدلال العقلي في كل مسألة ومع ذلك فلا يجب عند هؤلاء القدرة على التعبير عن الدليل القائم عنده، ولا على مجادلة الخصوم، ودفع الشبه، فيكفي في الإيمان بالعقائد دليل على كل منها، ولو كان الدليل جميلاً. وهذا هو المشهور عن أبي الحسن الأشعري بل حكى عنه أن من لم يكن كذلك لا يكون مؤمناً^(٢).

ويفهم مما عزاه إليه البغدادي أن الأشعري يرى أن الاعتقاد بالتقليد ليس إيماناً بالمعنى الصحيح، ولكن صاحبه لا يعدّ مشركاً ولا كافراً، وتبعاً لهذا يجوز المغفرة له، وإنما المؤمن حقاً عند الأشعري هو من يعرف الله ويوحّده ويعتقد صحة النبوة ببعض الأدلة، حتى لو لم تكن مصوغة صياغة سليمة. قال البغدادي: (ومنهم من قال: إن معتقد الحق قد خرج باعتقاده عن الكفر؛ لأن الكفر واعتقاد الحق في التوحيد والنبوات ضدان لا يجتمعان، غير أنه لا يستحق اسم المؤمن إلا إذا عرف الحق في حدوث العالم وتوحيد صانعه، وفي صحة النبوة ببعض أدلته، سواء أحسن صاحبها العبارة عن الدلالة أو لم يحسنها. وهذا اختيار الأشعري. وليس المعتقد للحق بالتقليد عنده مشركاً ولا كافراً وإن لم يسمّه على الإطلاق مؤمناً، وقياس أصله يقتضي جواز المغفرة له لأنه غير مشرك ولا كافراً)^(٣).

(١) انظر: شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ٢٢، ٣٤، وشرح أم البراهين للسبكي ص ٥٥، وحاشيتها للدسوقي ص ٥٤ - ٥٥.

(٢) انظر: درء التعارض ٤٠٨/٧، وحاشية الدسوقي على شرح أم البراهين ٥٥.

(٣) أصول الدين ٢٥٥.

٣ - ومنهم من أوجب مع إيجاب الاستدلال على كل عقيدة القدرة على مجادلة الخصوم، ودفع الشبه، وإلى هذا ذهب المعتزلة، فأوجبوا العلم بكل عقيدة بدليل تفصيلي، ولم يكتفوا بالأدلة الإجمالية، فلم يحكموا بإيمان من عجز عن الدليل الذي يستطيع معه رد الخصوم ودفع الشبه بل حكم أبو هاشم بكفره^(١).

□ ومن مزاعم أبي هاشم هذا كما ذكر البغدادي (أن الكافر لو اعتقد جميع أركان دين الإسلام، واعتقد جميع أصول أبي هاشم وعرف دليل كل أصل له إلا أصلاً واحداً جهل دليله من أصول العدل والتوحيد عنده فهو كافر، ومقلدوه كلهم كفره عنده)^(٢).

ب - قول من يرى أن المقصود بوجوب النظر هو الوجوب الشرعي الذي لا يترتب على الإخلال به الكفر، وعلى هذا فالتقليد كافٍ في إيمان الشخص، وإلى هذا ذهب جمهورهم ثم اختلفوا.

١ - فمنهم من يقول: المقلد مؤمن ولكن لا يحلُّ التقليد وبذلك يكون المقلد بتقليده عاصياً.

٢ - ومنهم من فضّل فقال: هو عاصٍ بترك النظر الصحيح المنتج للمعرفة إن كان فيه أهلية للنظر الصحيح، وغير عاصٍ إن لم يكن فيه أهلية لذلك^(٣).

القول الثاني: وهو المقابل لقول الموجبين للنظر في معرفة الله، وبه قال طائفتان:

١ - طائفة قالت: النظر شرط كمال فلا يأثم من عرف الله تقليداً بل هو مؤمن ناقص الإيمان.

(١) انظر: فتح الباري ١٣/٣٥٠.

(٢) أصول الدين ٢٥٥.

(٣) انظر في هذه الأقوال: أصول الدين ٢٥٤ - ٢٥٥.



٢ - وطائفة ذهبت إلى أن المقلد مؤمن وليس النظر شرطاً لا في حصول الإيمان ولا في كماله على ما قيل بل النظر في العقائد حرام إذ هو بدعة لم تكن على عهد النبي ﷺ وأصحابه وكل بدعة رد، وقالوا أيضاً: إن النظر جدال والجدال منهي عنه^(١).

المبحث الرابع

أدلة القائلين بوجوب الاستدلال

ومنع التقليد في مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد ومناقشتها

أورد ابن حزم وابن القيم^(٢) وابن حجر العسقلاني^(٣) والشوكاني^(٤) أدلة القائلين بمنع التقليد وبسطوا القول في ذلك بما يطول ذكره، وحاصل ما ذكره ابن حزم كافٍ في تصور الأدلة ومناقشتها.
فمما استدلوا به ما يلي:

١ - أن التقليد مذموم قالوا: وهذا موضع اتفاق، وما لم يكن يعرف باستدلال فإنما هو تقليد لا واسطة بينهما.

٢ - أيدوا هذا القول بما ورد من مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ آثَةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ أُولُو حِجْثِكُمْ بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤]، وقوله تعالى: ﴿أُولُو كَاثٍ آبَاؤُهُمْ لَا يَقُولُونَ سَيِّئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكِبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَ﴾ [الأحزاب: ٦٧].

(١) وانظر بسط هذه الأقوال في حاشية الدسوقي على أم البراهين، وهامشه شرح أم البراهين ص ٥٤ - ٧٠.

(٢) انظر: إعلام الموقعين ١٦٨/٢ - ٢٦٠.

(٣) انظر: فتح الباري ٣٥١/١٣ - ٣٥٤.

(٤) انظر: القول المفيد ١٤٧ - ١٥٩.

قالوا في وجوه الاستدلال بهذه النصوص: إن الله ذم اتباع الآباء والرؤساء، وقالوا: وبيقين ندرى أنه لا يعلم أحد أي الأمرين أهدى، ولا هل يعلم الآباء شيئاً أو لا يعلمون إلا بالدليل، وكل ما لم يصح بدليل فهو دعوى، ولا فرق بين الصادق والكاذب بنفس قولهما لكن بالدليل فإن الله تعالى يقول: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١] فمن لا برهان له فليس صادقاً في قوله، وما لم يكن علماً فهو شك وظن، والعلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة أو استدلال، والديانات لا يعرف صحة الصحيح منها من بطلان الباطل بالحواس أصلاً؛ فصح أنه لا يعلم إلا من طريق الاستدلال. وإذا لم يكن الاستدلال فليس المرء عالماً بما يستدل عليه، وإذا لم يكن عالماً فهو شاك ضال.

- ٣ - ذكروا قول النبي ﷺ في مسألة الملك في القبر: ما تقول في هذا الرجل؟ وأن المؤمن أو الموقن يقول: هو محمد رسول الله، وأما المنافق المرتاب فإنه يقول: لا أدري سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.
- ٤ - أن الله ﷻ ذكر الاستدلال على الربوبية والنبوة في غير موضع من كتابه، وأمر به وأوجب العلم به، والعلم لا يكون إلا عن دليل^(١).

□ مناقشة الأدلة:

قال ابن حزم بعد أن ذكر هذه الأدلة ووجوه الاستدلال بها: (هذا كل ما موّهوا به قد تقصيناه لهم غاية التقصي، وكل هذا لا حجة لهم في شيء منه على ما نبين بحول الله وقوته إن شاء الله)^(٢).

ثم شرع في بيان ذلك. وسأورد هنا ما ذكره من مناقشة هذه الأدلة مضافاً إليه ما ذكره غيره في ذلك على ما يأتي:

(١) الفصل ٦٧/٤ - ٦٨.

(٢) الفصل ٦٨/٤.



١ - أما قولهم: قد أجمع الجميع على أن التقليد مذموم، وأن ما لا يعرف باستدلال فإنما هو تقليد إذ لا واسطة بينهما؛ فإنهم شغبوا في هذا وولبوا وتركوا التقسيم الصحيح.

قال ابن حزم: (ونعم إن التقليد لا يحل البتة، وإنما التقليد أخذ المرء قول من دون رسول الله ﷺ ممن لم يأمرنا الله ﷻ باتباعه قط، ولا بأخذ قوله، بل حرّم علينا ذلك، ونهانا عنه، وأما أخذ قول رسول ﷺ الذي افترض علينا طاعته وألزمنا اتباعه وتصديقه، وحذرنا عن مخالفة أمره، وتوعدنا على ذلك أشد الوعيد فليس تقليداً بل هو إيمان وتصديق واتباع للحق وطاعة لله ﷻ وأداء للمفترض^(١)).

فتحصل من هذا أن القوم مؤهوا حيث أطلقوا على الحق الذي هو اتباع الحق اسم التقليد الذي هو باطل، وأوقعوا اسم التقليد على ما ليس تقليداً.

وهذا التمويه والخلط قد نبّه ابن القيم رحمه الله في «الصواعق المرسلة» على أنه من منهج المتكلمين، وأنهم يعيرون أهل السنة والحديث المتمسكين بها التاركين لما خالفها بالتقليد في حين أنهم يسلمون لما يعتقدونه مما تلقوه عن المشركين وعباد الأصنام والصابئين والملاحدة ونحوهم قال: (فإن كان تمسكهم بكلام المعصوم تقليداً، واقتداؤهم بآثار الصحابة تقليداً، فهم لا ينكرون هذا التقليد ولا ينفرون عن عيبهم به، ولكن العيب كل العيب تقليد المشركين وعباد الأصنام والمجوس والهند، والصابئين عبدة الكواكب، والملاحدة الذين لا يؤمنون بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر، فإن مقدمات هذه الأدلة العقلية التي عارضوا بها النصوص وقدموها عليها متلقاة عن هؤلاء، فخلفهم مقلدون لسلفهم إذا حاققتهم عليها، وطلبت منهم البرهان على صحتها، قالوا: هكذا قال العقلاء أرباب المعقولات، وسلفهم ليسوا فيها على بصيرة بل على خرص وحدس وتخمين، فالسلف

خراصون، والخلف عمي مقلدون، وإذا تأملها اللبيب العاقل الفطن وجدها مبنية على ألفاظ مجملة ومعانٍ مشبهة، حتى إذا استفسرتهم عن معانيها وفصلت مجملها تجدها دعاوى كاذبة تتضمن الجمع بين المختلفات والتفريق بين المتماثلات^(١).

وهذا من غاية التناقض حيث يوجبون النظر، ويسمون من أعرض عن طريقته مقلداً ثم تراهم وقد قلد بعضهم بعضاً فيما ابتدعوه من مسائل علم الكلام، كما قال عنهم الإمام ابن حجر رحمته الله في سياق كلامه عن قولهم باشرط النظر واعتذار بعضهم عن اكتفاء النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة بإسلام من أسلم من الأعراب من غير نظر بأن ذلك لضرورة المبادئ. قال: (والعجب أن من اشترط ذلك من أهل الكلام ينكرون التقليد وهم أول داع إليه حتى استقر في الأذهان أن من أنكر قاعدة من القواعد التي أصلوها فهو مبتدع، ولو لم يفهمها، ولم يعرف مأخذها. وهذا هو محض التقليد. فآل أمرهم إلى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله تعالى، والقول بإيمان من قلدهم. وكفى بهذا ضلالاً)^(٢).

□ أما احتجاجهم بدم الله اتباع الآباء والكبراء فهو من جنس ما ذكر آنفاً سواء بسواء، لأن اتباع الآباء والكبراء وكل من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم من التقليد المحرم المذموم فاعله فإن الله تعالى قال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ﴾ [الأعراف: ٣].

□ أما احتجاجهم بأنه لا يُعرف أي الأمرين أهدى ولا هل يعلم الآباء شيئاً أم لا إلا بالدليل، وأن كل ما لم يصح به دليل فهو دعوى ولا فرق بين الصادق والكاذب بنفس قولهما، وذكرهم قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١].

(١) الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ٣/ ١١٨٠ - ١١٨١.

(٢) فتح الباري ٣٥٤/١٣.



فالجواب عليه أن هذا ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: من كانت تنازعه نفسه إلى البرهان، ولا تستقر نفسه إلى تصديق ما جاء به رسول الله ﷺ حتى يسمع الدلائل فهذا فرض عليه طلب الدلائل.

الثاني: من استقرت نفسه إلى تصديق ما جاء به رسول الله ﷺ، وسكن قلبه إلى الإيمان، ولم تنازعه نفسه إلى طلب دليل توفيقاً من الله ﷻ، وتيسيراً لما خلق الله له من الخير والحسنى، فهؤلاء لا يحتاجون إلى برهان ولا تكليف استدلال، وهؤلاء هم جمهور الناس، الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ﴾ (٧) فَضَلَّاهُ مِنَ اللَّهِ وَنِعْمَ اللَّهُ عَلَيْهِ حَكِيمٌ ﴿٨﴾ [الحجرات: ٧، ٨]، وقال: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَمْشَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْبَعُهُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].

فسمى الله هؤلاء راشدين، وزين الإيمان في قلوبهم، وحببه إليهم وكرهه إليهم الكفر والمعاصي، ولم يذكر الله تعالى في ذلك استدلالاً أصلاً. وليس هؤلاء مقلدين لأبائهم ولا لكبرائهم لأنهم مقررون بألستهم محققون في قلوبهم أن آباءهم ورؤساءهم لو كفروا لما كفروا هم، بل كانوا يستحلون قتل آبائهم ورؤسائهم والبراءة منهم، ويحسنون من أنفسهم النفاق العظيم عن كل من سمعوا منه ما يخالف الشريعة، ويرون أن حرقهم بالنار أخف عليهم من مخالفة الإسلام، وهذا أمر قد عرفناه من أنفسنا حساً وشاهدناه في ذواتنا يقيناً، فلقد بقينا سنين كثيرة ولا نعرف الاستدلال ولا وجوهه ونحن والله الحمد في غاية اليقين بدين الإسلام، وكل ما جاء به محمد ﷺ نجد أنفسنا في غاية السكون إليه وفي غاية النفاق عن كل ما يعترض فيه بشك. ولقد كانت تخطر في قلوبنا خطرات سوء في خلال ذلك ينبذها الشيطان فنكاد لشدة نفارنا عنها أن نسمع خفقان قلوبنا استبشاعاً لها كما أخبر رسول ﷺ إذ سئل عن ذلك فقالوا: إن أحداً ليحدث نفسه بالشيء ما أنا يقدم فتضرب

عنقه أحب إليه أن يتكلم به، فأخبر رسول الله ﷺ بأن ذلك محض الإيمان، وأخبر أنه من وسوسة الشيطان وأمر ﷺ في ذلك بما أمر به من التعوذ والقراءة والتفل عن اليسار.

قال ابن حزم: ثم تعلمنا طرق الاستدلال وأحكمناها، والله تعالى الحمد، فما زادنا يقيناً على ما كنا بل عرفنا أننا كنا ميسرين للحق... فصح بما قلنا أن كل من أمحض اعتقاد الحق بقلبه وقاله بلسانه فهم مؤمنون محققون، وليسوا مقلدين أصلاً، وإنما كانوا مقلدين لو أنهم قالوا واعتقدوا أننا إنما نتبع في الدين آباءنا وكبراءنا فقط ولو أن آباءنا وكبراءنا تركوا دين محمد ﷺ لتركناه.

□ وأما تكليفهم بالبرهان إن كانوا صادقين فهذا في حق الكفار المخالفين لما جاء به محمد ﷺ بنص الآية ولم يكلف المسلمين الإتيان بالبراهين وإلا سقط اتباعهم حتى يأتوا بالبرهان، والفرق بين الأمرين واضح وهو أن كل من خالف النبي ﷺ فلا برهان له أصلاً، فكلف المجيء بالبرهان تبكيتاً وتعجيزاً إن كانوا صادقين وليسوا صادقين. وأما من اتبع ما جاء به رسول الله ﷺ فقد اتبع الحق الذي قامت البراهين بصحته، ودان بالصدق الذي قامت الحجة البالغة بوجوبه، فسواء علم هو بذلك البرهان أو لم يعلم، حسبه أنه على الحق الذي صح بالبرهان، ولا برهان على ما سواه فهو محق والحمد لله رب العالمين.

□ وأما قولهم: ما لم يكن علماً فهو شك وظن، والعلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به عن ضرورة واستدلال.. إلى آخر ما ذكروا في ذلك، فجوابه أن الأمر ليس كما قالوا: لأنهم قضوا قضية باطلة فاسدة بنوا عليها هذا الاستدلال، وهي إقحامهم في حد العلم قولهم: «عن ضرورة أو استدلال» فهذه زيادة فاسدة لا نوافقهم عليها، ولا جاء بصحتها قرآن ولا سنة، ولا إجماع، ولا لغة، ولا طبيعة، ولا قول صاحب. وحدّ العلم على الحقيقة أنه اعتقاد الشيء على ما هو به



فقط، وكل من اعتقد شيئاً على ما هو به ولم يتخالجه شك فيه فهو عالم به. وسواء كان عن ضرورة حس أو عن بديهة عقل أو عن برهان باستدلال أو عن تيسير الله ﷻ له وخلقه لذلك المعتقد في قلبه.

وأما قولهم في حديث رسول الله ﷺ في مسألة الملك فلا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم؛ لأن رسول الله ﷺ إنما قال فيه: «فأما المؤمن أو الموقن فيقول: هو رسول الله»، ولم يقل عليه الصلاة والسلام فأما المستدل. فحسبنا فوز المؤمن الموقن كيف كان إيمانه وبقينه، وقال عليه الصلاة والسلام: «وأما المنافق أو المرتاب - ولم يقل غير المستدل - فيقول: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته». فنعم هذا قولنا لأن المنافق والمرتاب ليسا موقنين ولا مؤمنين، وهذا مقلد للناس لا محقق، فظهر أن الخبر حجة عليهم كافية.

□ وأما قولهم: إن الله قد ذكر الاستدلال في غير موضع في كتابه وأمر به وأوجب العلم به، والعلم لا يكون إلا عن استدلال، فهذه أيضاً زيادة أقحموها، وهي قولهم: وأمر به. فهذا لا يجدونه أبداً، ولكن الله ذكر الاستدلال وحض عليه، ونحن لا ننكر الاستدلال، بل هو فعل حسن مندوب إليه، محضوض عليه كل من أطاقه، لأنه مزيد من الخير، وهو فرض على كل من لم تسكن نفسه إلى التصديق نعوذ بالله من البلاء، وإنما ننكر كونه فرضاً على كل أحد لا يصح إسلام أحد دونه، فهذا هو الباطل المحض.

□ وأما قولهم: إن الله أوجب العلم به، فنعم. وأما قولهم: والعلم لا يكون إلا عن استدلال، فهذا هو الدعوى الكاذبة التي أبطلناها آنفاً. وأول بطلانها أنها دعوى بلا برهان^(١)، قال ابن حزم: (فسقط قولهم إذ تعرّى من البرهان، وكان دعوى منهم مفتراة لم يأت بها نص قط ولا إجماع)^(٢).

(١) الفصل ٦٩/٤ - ٧٣ بتصرف.

(٢) الفصل ٧٣/٤.

ثم ذكر ابن حزم رحمته الله جملة من اللوازم والبراهين الدالة على بطلان قول هؤلاء فقال:

١ - (يقال لمن قال: لا يكون مسلماً إلا من استدل: أخبرنا متى يجب عليه فرض الاستدلال أقبل البلوغ أم بعده؟ ولا بد من أحد الأمرين. فأما الطبري فإنه أجاب بأن ذلك واجب قبل البلوغ. وهذا خطأ لأن من لم يبلغ ليس مكلفاً ولا مخاطباً وقد قال رسول الله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة» فذكر الصغير حتى يحتلم فبطل جواب الطبري رحمته الله)^(١).

ثم شنع على الأشعرية القائلين بأن طلب الأدلة إنما يلزم بعد البلوغ، وعلى من قال: إنه لا يصح إسلام أحد حتى يكون بعد بلوغه شاكاً فقال: (وأما الأشعرية فإنهم أتوا بما يملأ الفم، وتقشعر منها جلود أهل الإسلام، وتصطك منها المسامع، ويقطع ما بين قائلها وما بين الله ﷻ، وهي أنهم قالوا: لا يلزم طلب الأدلة إلا بعد البلوغ، ولم يقنعوا بهذه الجملة حتى كفونا المؤونة وصرحوا بما كنا نريد أن نلزمهم فقالوا غير مساترين: لا يصح إسلام أحد حتى يكون بعد بلوغه شاكاً غير مصدق - قال أبو محمد: - ما سمعنا قط في الكفر والانسلاخ من الإسلام بأشنع من قول هؤلاء القوم أنه لا يكون أحد مسلماً حتى يشك في الله ﷻ وفي صحة النبوة وفي هل رسول الله ﷺ صادق أم كاذب! ولا سمع قط سامع في الهوس والمناقضة والاستخفاف بالحقائق بأقبح من قول هؤلاء أنه لا يصح الإيمان إلا بالكفر ولا يصح التصديق إلا بالجحد ولا يوصل إلى رضا الله ﷻ إلا بالشك فيه، وأن من اعتقد موقناً بقلبه ولسانه أن الله تعالى ربه لا إله إلا هو وأن محمداً رسول الله وأن دين الإسلام دين الله الذي لا دين غيره فإنه كافر مشرك. اللهم إنا نعوذ بك من الخذلان، فوالله لولا خذلان الله تعالى الذي هو غالب على أمره ما انطلق لسان ذي مسكة



بهذه العظيمة، وهذا يكفي من تكلف النقض لهذه المقالة الملعونة، ومن بلغ هذا المبلغ حسن السكوت عنه ونعوذ بالله من الضلال^(١).

٢ -

يقال لهم: أخبرونا عن هذا الذي أوجبتم عليه الشك في فرض أو الشك في صحة النبوة والرسالة كم تكون هذه المدة التي أوجبتم عليه فيها البقاء شاكاً مستدلاً طالباً للدلائل وكيف إن لم يجد في قريته أو مدينته ولا في إقليمه محسناً للدلائل، فرحل طالباً للدلائل فاعترضته أهوال ومخاوف وتعذر، من بحر أو مرض فاتصل له ذلك ساعات وأياماً وجمعاً وشهوراً وسنين، ما قولكم في ذلك: فإن حدوا في المدة يوماً أو يومين أو ثلاثة أو أكثر من ذلك كانوا متحكمين بلا دليل وقائلين بلا هدى من الله تعالى ولم يعجز أحد عن أن يقول في تحديد تلك المدة بزيادة أو نقصان. ومن بلغ هاهنا فقد ظهر فساد قوله، وإن قالوا: لا نحد في ذلك حداً قلنا لهم: فإن امتد ذلك حتى فني عمره ومات في مدة استدلاله التي حددتم له وهو شاك في الله تعالى وفي النبوة أيموت مؤمناً وتجب له الجنة أم يموت كافراً وتجب له النار؟ فإن قالوا: يموت مؤمناً تجب له الجنة أتوا بأعظم الطوام وجعلوا الشكاك في الله الذين هم عندهم شكاك مؤمنين من أهل الجنة وهذا كفر محض وتناقض لا خفاء به، وكانوا مع ذلك قد سمحوا في أن يبقى المرء دهره كله شاكاً في الله ﷻ وفي النبوة والرسالة. فإن قالوا: بل يموت كافراً تجب له النار، قلنا لهم: لقد أمرتموه بما فيه هلاكه، وأوجبتم عليه ما فيه دماره، وما يفعل الشيطان إلا هذا في أمره بما يؤدي إلى الخلود في النار، وإن قالوا: بل هو في حكم أهل الفترة، قلنا لهم: هذا باطل لأن أهل الفترة لم تأتهم النذارة ولا بلغهم خبر النبوة، والنص إنما جاء في أهل الفترة، ومن زاد في الخبر ما ليس فيه فقد كذب على الله ﷻ.

٣ - يقال لهم: ما حد الاستدلال الموجب لاسم الإيمان عندكم وقد يسمع دليلاً عليه اعتراض أيجزيه ذلك الدليل أم لا؟ فإن قالوا: يجزيه، قلنا لهم: ومن أين وجب أن يجزيه وهو دليل معترض فيه وليس هذه الصفة من الدلائل المخرجة عن الجهل إلى العلم بل هي مؤدية إلى الجهل الذي كان عليه قبل الاستدلال! فإن قالوا: بل لا يجزيه إلا حتى يوقن أنه قد وقع على دليل لا يمكن الاعتراض فيه، تكلّفوا ما ليس في وسع أكثرهم وما لا يبلغه إلا قليل من الناس في طويل من الدهر وكثير من البحث، ولقد درى الله تعالى أنهم أصفار من العلم بذلك، يعني أهل هذه المقالة الملعونة الخبيثة.

٤ - من البرهان الموضح لبطلان هذه المقالة الخبيثة أنه لا يشك أحد ممن يدري شيئاً من السير من المسلمين واليهود والنصارى والمجوس والمانية والدهرية في أن رسول الله ﷺ مذبذب لم يزل يدعو الناس الجموع الغفيرة إلى الإيمان بالله تعالى وبما أتى به، ويقاثل من أهل الأرض من يقاّله ممن عنّد، ويستحل سفك دمائهم وسبي نسائهم وأولادهم، وأخذ أموالهم، متقرباً إلى الله تعالى بذلك، وأخذ الجزية وإصغاره، ويقبل ممن آمن به ويحرم ماله ودمه وأهله وولده ويحكم له بحكم الإسلام، وفيهم المرأة البدوية والراعي والراعية والغلام الصحراوي والوحشي والزنجي والمسيبي والزنجية المجلوبة والرومي والرومية والأعثر الجاهل والضعيف في فهمه، فما منهم أحد ولا من غيرهم قال ﷺ: إني لا أقبل إسلامك ولا يصح لك دين إلا حتى تستدل على صحة ما أدعوك إليه، قال أبو محمد: لسنا نقول إنه لم يبلغنا أنه ﷺ قال ذلك لأحد، بل نقطع نحن وجميع أهل الأرض قطعاً كقطعنا على ما شهدناه أنه ﷺ لم يقل قط هذا لأحد ولا ردّ إسلام أحد حتى يستدل، ثم جرى على هذه الطريقة جميع الصحابة رضي الله عنهم وأولهم عن آخرهم، ولا يختلف أحد في هذا الأمر، ثم جميع أهل الأرض إلى يومنا هذا. ومن المحال الممتنع عند أهل الإسلام أن



يكون ﷺ يغفل أن يبين للناس ما لا يصح لأحد الإسلام إلا به ثم يتفق على إغفال ذلك أو تعمد عدم ذكره جميع أهل الإسلام ويبينه لهم هؤلاء الأشقياء. ومن ظن أنه وقع من الدين على ما لا يقع عليه رسول الله ﷺ فهو كافر بلا خلاف، فصح أن هذه المقالة خلاف للإجماع وخلاف لله تعالى ولرسوله ﷺ وجميع أهل الإسلام قاطبة. فإن قالوا: فما كانت حاجة الناس إلى الآيات المعجزات وإلى احتجاج الله ﷻ عليهم بالقرآن، وإعجازه به وبدعاء اليهود إلى تمني الموت ودعاء النصارى إلى المباهلة وشق القمر؟ قلنا وبالله التوفيق: إن الناس قسمان: قسم لم تسكن قلوبهم إلى الإسلام ولا دخلها التصديق فطلبوا منه ﷺ البراهين فأراهم المعجزات فانقسموا قسمين: طائفة آمنت وطائفة عندت وجاهرت فكفرت، وأهل هذه الصفة اليوم هم الذين يلزمهم طلب الاستدلال فرضاً ولا بد كما قلنا. وقسم آخر وفقهم الله تعالى لتصديقه ﷺ وخلق ﷻ في نفوسهم الإيمان كما قال تعالى: ﴿بَلِ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَكُمُ لِلْإِيمَانِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الحجرات: ١٧] هؤلاء آمنوا به ﷺ بلا تكليف.

٥ -

يلزم أهل هذه المقالة أن جميع أهل الأرض كفار إلا الأقل وقد قال بعضهم إنهم مستدلون، قال أبو محمد: وهذه مجاهرة هو يدري أنه فيها كاذب وكل من سمعه يدري أنه فيها كاذب لأن أكثر العامة من حاضرة وبادية لا يدري ما معنى الاستدلال فكيف أن يستعمله، ويلزم من قال بهذه المقالة أن لا يأكل من اللحم إلا ما ذبحه هو أو من يدري أنه مستدل أو لا يطأ إلا زوجة يدري أنها مستدلة، ويلزم أن يشهد على نفسه بالكفر ضرورة قبل استدلاله ومدة استدلاله، وأن يفارق امرأته التي تزوج في تلك المدة، وأن لا يرث أخاه ولا أباه ولا أمه إلا أن يكونوا مستدلين، وأن يعمل عمل الخوارج الذين يقتلون غيلة وعمل المغيرية المنصورة في خنق كل من أمكنهم وقتله، وأن يستحلوا أموال أهل الأرض. بل لا يحل لهم الكف عن شيء من هذا

كله لأن جهاد الكفار فرض وهذا كله إن التزموا طرد أصولهم وكفروا أنفسهم، وإن لم يقولوا بذلك تناقضوا.

ثم خُص بعد هذا إلى القول: (فصح أن كل من اعتقد الإسلام بقلبه ونطق به لسانه فهو مؤمن عند الله ﷻ ومن أهل الجنة، سواء كان ذلك عن قبول أو نشأة أو عن استدلال وبالله تعالى التوفيق).

ثم عاد وذكر من وجوه إلزام الخصوم:

٦ - أن يقال لهم: (هل استدل من مخالفكم في أقوالكم التي تدينون بها أحد أم لم يستدل قط أحد غيركم؟ فلا بد من إقرارهم بأن مخالفهم أيضاً قد استدلوا وهم عندكم مخطئون كمن لم يستدل وأنتم عندهم أيضاً مخطئون. فإن قالوا: إن الأدلة أمتنا من أن نكون مخطئين، قلنا لهم: وهذا نفسه هو قول خصومكم فإنهم يدعون أن أدلتهم على صواب قولهم وخطأ قولكم ولا فرق، ما زالوا على هذه الدعوى مذ كانوا إلى يومنا هذا، فما نراكم حصلتم من استدلالكم إلا على ما حصل عليه من لم يستدل سواء بسواء ولا فرق. فإن قالوا لنا: فعلى قولكم هذا يبطل الاستدلال جملة ويبطل الدليل كافة. قلنا: معاذ الله من هذا لكن أريناك أنه قد يستدل من يخطئ، وقد يستدل من يصيب بتوفيق الله تعالى فقط، وقد لا يستدل من يخطئ وقد لا يستدل من يصيب بتوفيق الله تعالى وكل ميسر لما خلق له.

والبرهان والدلائل الصحاح غير المموهة، فمن وافق الحق الذي قامت عند غيره البراهين الصحاح بصحته فهو مصيب محق مؤمن استدل أو لم يستدل، ومن يسر للباطل الذي قام البرهان عند غيره ببطلانه فهو مبطل مخطئ أو كافر سواء استدل أو لم يستدل، وهذا هو الذي قام البرهان بصحته، والحمد لله رب العالمين وبالله تعالى التوفيق^(١).

(١) الفصل ٧٤/٤ - ٧٨ بتصرف.



وبعد: فهذا حاصل ما ذكره ابن حزم رحمته الله من وجوه الاستدلال لدى القوم ومناقشتها، وقد رأيت شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله قد نقل غالبها في كتابه العظيم «درء تعارض العقل والنقل» في سياق نقوله أقوال الناس في أصل المعرفة بالله ووجوب النظر، وفي تأملها ما يكفي لتفنيد مزاعم القوم وبيان تناقضهم والرد عليهم^(١).

الخلاصة

وحاصل القول في هذه المسألة وبه يتحقق الجمع بين الأقوال المانعة من التقليد في الاعتقاد والأقوال المجيزة لذلك أن يقال: إن هناك عقائد واضحة جلية يعرفها كل أحد، ولا يسع أحداً جهلها حتى العوام، كمعرفة الله تعالى، وأنه متصف بصفات الكمال، وأنه رب كل شيء ومليكه، وأنه مستحق للعبادة دون ما سواه، وكذا الإيمان بالرسول والملائكة ونحو ذلك من الأصول التي لا يعذر أحد بجهلها، ومعرفتها واعتقادها مع العمل بمضامينها فرض عين على كل مسلم، فهذه العلوم وما شاكلها لا يسوغ التقليد فيها.

قال أبو الخطاب فيما نقله عنه ابن قدامة: (العلوم على ضربين: منها ما لا يسوغ التقليد فيه، وهو معرفة الله ووحدانيته، وصحة الرسالة، ونحو ذلك)^(٢) وقال السفاريني: (قال علماؤنا وغيرهم: يحرم التقليد في معرفة الله، وفي التوحيد والرسالة، وكذا في أركان الإسلام الخمسة ونحوها مما تواتر واشتهر)^(٣). أما دقائق الاعتقاد، وهي الأمور التفصيلية في بعض العقائد، فإنها لا تجب على كل أحد بعينه، بل هي فرض على الكفاية، كمعرفة

(١) انظر: درء التعارض ٤٠٦/٧ - ٤٣٤.

(٢) ابن قدامة وآثاره الأصولية ٣٨٢/٢ - ٣٨٣ وانظر: التمهيد لأبي الخطاب الكلوزاني ٣٩٦/٤.

(٣) لوايح الأنوار ٢٦٧/١.

أعداد الأنبياء أو الرسل - عليهم الصلاة والسلام - وكمعرفة الخلاف في التفضيل بين صالحى البشر والملائكة، وكمعرفة حكم أهل الفترة، ونحو ذلك من الأمور التفصيلية، ولكن لا شك أنه من تعلم ذلك واطلع على دقائق الاعتقادات، فإنه يزيد إيمانه وترسخ عقيدته، ولكنها لا تجب على كل أحد، ومن هنا يقال بأن التقليد فيها ممكن.

والى هذا التفصيل ذهب جماعة منهم ابن قدامة حيث فرق بين الأمور الاعتقادية الظاهرة الواضحة التي لا تحتاج إلى نظر ولا فكر، فهذه لا يجوز التقليد فيها، وبين دقائق الاعتقاد وهي الأمور التي قد تخفى على العامة: فهذه يجوز فيها التقليد.

قال ابن قدامة مبيناً ما سبق: (وإنما الذي قيل: إنه لا يجوز لهم التقليد هو في الأمر الظاهر، الذي قد علموه لظهوره من غير احتياج إلى تعب ولا فكر ولا نظر، كتوحيد الله - سبحانه وتعالى - ورسالة محمد ﷺ، ومعرفة وجوب الصلوات الخمس، وصوم رمضان، وسائر الأركان التي اشتهر وجوبها، وعلم ذلك بالإجماع عليها، فلا يحتاج فيه إلى بحث ولا نظر، فهذا لا يجوز تقليدهم فيه.

وأما دقائق الاعتقادات، وتفاصيل أحكام العبادات والبياعات فما يقول بوجوب اجتهادهم فيها إلا جاهل، وهو باطل بما ذكرناه^(١).

وهذا الذي قرره ابن قدامة ذهب إليه كثير من أهل العلم، منهم الإمام أحمد - رحمه الله - وذكر البعض أنه قول الجمهور، وحكاه أبو الخطاب الكلوثاني عن عامة العلماء^(٢).

وقد تكلم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بكلام رصين في هذه المسألة وكلامه قريب من كلام ابن قدامة، ومن ذلك قوله عن التقليد في المسائل

(١) تحريم النظر في كتب الكلام ٤٩.

(٢) انظر: التمهيد والمسودة ٨٤٨/٢ - ٨٤٩، ولوامع الأنوار ٢٦٧/١.



الأصولية لا سيما الأمور الدقيقة منها: (أما في المسائل الأصولية فكثير من المتكلمة والفقهاء من أصحابنا وغيرهم من يوجب النظر والاستدلال على كل أحد حتى على العامة والنساء، حتى يوجبوه في المسائل التي تنازع فيها فضلاء الأمة، قالوا: لأن العلم بها واجب، ولا يحصل العلم إلا بالنظر الخاص، وأما جمهور الأمة فعلى خلاف ذلك؛ فإن ما وجب علمه إنما يجب على من يقدر على تحصيل العلم، وكثير من الناس عاجز عن العلم بهذه الدقائق، فكيف يكلف العوام بها؟ وأيضاً فالعلم قد يحصل بلا نظر خاص، بل بطرق أخرى: من اضطرار وكشف وتقليد من يعلم أنه مصيب وغير ذلك^(١).

ثم قال بعد سياقه الخلاف في المسائل الفروعية: (والذي عليه جماهير الأمة أن الاجتهاد جائز في الجملة والتقليد جائز في الجملة، لا يوجبون الاجتهاد على كل أحد ويحرمون التقليد، ولا يوجبون التقليد على كل أحد ويحرمون الاجتهاد. وأن الاجتهاد جائز للقادر على الاجتهاد، والتقليد جائز للعاجز عن الاجتهاد)^(٢).

ويفهم من هذا وسطية الرأي في هذه المسألة لدى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، فهو يرى أن دقائق الأصول لا مانع من التقليد فيها، بل بين أن هذا هو ما عليه جمهور الأمة، وما قرره رحمته الله هنا موافق لكلام ابن قدامة وبه يحصل الجمع بين الأقوال المتعارضة. والله أعلم^(٣).

وأختم بعد هذا بالقول: إن المتأمل بعين البصيرة في المنقول عن المحققين من علماء الأمة، وعن غيرهم ممن له بصر بمذاهب المتكلمين، بل ومن بعض أئمة المتكلمين أنفسهم ليدرك بطلان ما قرره طوائف منهم

(١) مجموع الفتاوى ٢٠٢/٢٠.

(٢) مجموع الفتاوى ٢٠٣/٢٠ - ٢٠٤.

(٣) وانظر منهج ابن قدامة في تقرير عقيدة السلف ٩٠/١ - ٩١.

من إيجاب النظر على الطريقة التي قرّروها ومن ثم الاستدلال بها على وجود الله، ومعرفته وتوحيده، ومعرفة أول ما يجب على المكلف، أو الحكم على إيمان المقلد بالبطلان مطلقاً دون قيد أو تفصيل، ويدرك مع هذا أن هذه المناهج التي سلكوها - مع طولها وبعدها وصعوبتها - لا توصل إلى المقصود الذي خلق لأجله الإنسان من إخلاص العبادة لله، بل حاصلها بعد هذا الجهد أن توصل إلى ما هو معترف به عند جميع الأمم من الاعتراف بربوبية الله المستقر في الفطر والعقول، أو لا توصل سالكها إلا إلى مهاوي الردى والحيرة والاضطراب، فهي كما قيل: لحم جمل غث على رأس جبل وعر لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقل، والعاقل من لا يغتر بكثرة مقالاتهم فإنها كما قال البصير بها (سريعة التهافت، كثيرة التناقض، وما من كلام تسمعه لفرقة منهم إلا ولخصومهم عليه كلام يوازيه أو يقاربه. فكل بكل معارض وبعض ببعض مقابل، وإنما يكون تقدم الواحد منهم وפלجه على خصمه بقدر حظه من البيان وحذقه في صنعة الجدل والكلام.. والجدل لا يبين به حق ولا تقوم به حجة. وقد يكون الخصمان على مقالتين مختلفتين: كلتاهما باطلة، ويكون الحق في ثالثة غيرهما، فمناقضة أحدهما صاحبه غير مصحح مذهبه، وإن كان مفسداً به قول خصمه؛ لأنهما مجتمعان معاً في الخطأ مشتركان فيه كقول الشاعر فيهم:

حجج تهافت كالزجاج تخالها حقاً وكل كاسر مكسور

وإنما كان الأمر كذلك لأن واحداً من الفريقين لا يعتمد في مقالته التي ينصرها أصلاً صحيحاً، وإنما هو أوضاع وآراء تتكافأ وتتقابل، فيكثر المقال ويدوم الاختلاف، ويقل الصواب، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانِ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢]، فأخبر سبحانه أن ما كثر فيه الاختلاف فإنه ليس من عنده. وهذا من أدل الدليل على أن مذاهب المتكلمين فاسدة لكثرة ما يوجد فيها من الاختلاف المفضي بهم إلى التكفير



والتضليل، وذلك صفة الباطل الذي أخبر الله سبحانه عنه. ثم قال في صفة الحق: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾ [الأنبياء: ١٨] (١).

عصمنا الله من الأهواء المضلة والفتن المحيرة ورزقنا الثبات على السنة والتمسك بها، وأعاذنا من حيرة الجهل ومهاوي الردى، والقول على الله بلا علم، إنه تعالى سميع قريب مجيب.. والحمد لله رب العالمين.



(١) الغنية عن الكلام ضمن صون المنطق ٩٩ - ١٠٠.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين، سيدنا وإمامنا وقودتنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحابه أجمعين.. أما بعد:

فإني أحمد الله تعالى على ما يسر وأعان من إعداد هذا البحث على ما في جهدي فيه من قصور وتقصير، ويحسن أن أذكر في ختامه أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله. فأقول ومن الله أستمد العون والتوفيق:

□ إن التقليد قد عرّف بتعريفات عدة متقاربة، وأمثلها قول من قال من الأصوليين: إنه (العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بلا حجة منها) حيث تلافى المؤاخذات الواردة على غيره من التعريفات.

□ أن الاتباع والتقليد يتفقان ويفترقان، وهذا يرجع إلى العلم بحقيقة كل منهما ومحله وما يتفقان أو يفترقان فيه، وتحديد المعنى الاصطلاحي لكل منهما هو الفيصل في هذا الأمر.

□ أن الصواب في حكم التقليد أنه على أقسام:

منها: المحرم، كتقليد الآباء إغراضاً عما أنزل الله، أو تقليد من يجهل أهليته للأخذ بقوله، أو التقليد بعد ظهور الدليل على خلاف قول المقلد.

ومنها: الواجب، وذلك في فروع الدين ومسائل الاجتهاد، وهي الأمور التي يشتهب أمرها على العاصي والعاجز عن النظر والاستدلال.

□ أن تشنيع كل من الفريقين - المانعين للتقليد والمتعصبين له - على الآخر ناشئ عن استرسال كل منهما في إطلاق القول دون قيد ولا



شرط، ولا تفصيل، وهذا غلط ظاهر مورث للعداوة والبغضاء، والفرقة والاختلاف، ومفارقة السنة والاتباع.

□ أن الشوكاني - رحمته الله - في إنكاره التقليد كان مخالفاً لما عليه الجمهور، وأنه في معالجته لهذه القضية كان متأثراً بما عايشه وعانى منه في عصره من غلو المتعصبة للمذاهب، وإسرافهم في التقليد، وقد سدّد سهامه إلى أرباب التقليد المذموم ممن أعمى أبصارهم فرط التعصب وأعياهم الجمود عن التبصر والاستدلال.

□ أن تقليد عالم معين لا يحيد المقلّد عن مذهبه ورأيه، يعدّ من بدع القرن الرابع الهجري، وهو مما خالف فيه المتأخرون الصحابة رضوان الله عليهم وغيرهم، بل خالفوا فيه أقوال الأئمة الأربعة رحمهم الله.

□ أن التقليد في أصول الإيمان ومسائل الاعتقاد من الأمور التي كثر فيها الكلام، وتفرع على ذلك أقوال تتعلق بكيفية المعرفة بالله، ومعرفة أول واجب على المكلف، وحكم النظر والاستدلال، والحكم على إيمان المقلّد. وقد تبين لي في هذه المسائل ما يلي:

١ - أن المعرفة بالله يمكن أن تقع ضرورة ويمكن أن تقع عن نظر واستدلال، وهذا ما عليه جماهير طوائف المسلمين خلافاً لما قال به غيرهم.

٢ - أن أول واجب على المكلف هو الشهادتان وإفراد الله تعالى بالعبادة، وهذا القول هو الذي تسنده الأدلة من النقل والعقل والفطرة والإجماع، وأما القول بأن أول واجب على المكلف هو النظر أو القصد إلى النظر أو الشك فهو قول باطل لا ينهض لاعتباره استدلال صحيح.

٣ - أن الاستدلال فعل حسن مندوب إليه محضوض عليه كل من أطاقه،

وهو فرض عين على من لم تسكن نفسه إلى التصديق والتسليم إلا بالبرهان، أما من استقرت نفسه، وسكن قلبه إلى الإيمان، ولم تنازعه نفسه إلى طلب الدليل توفيقاً من الله، فهذا لا يحتاج إلى برهان، ولا تكلف استدلال. وهذا - والله الحمد - هو حال كثير من المنتسبين إلى الإسلام.

٤ - أن القول الذي به يتحقق الجمع بين الأقوال المانعة من التقليد في الاعتقاد والأقوال المجيزة لذلك أن يقال: إن هناك عقائد واضحة يعرفها كل أحد ولا يسع أحداً جهلها حتى العوام، فهذه لا يسوغ التقليد فيها، أما دقائق الاعتقاد فإنها لا تجب على كل أحد بعينه بل هي فرض على الكفاية، وعلى هذا فالتقليد فيها سائغ.

□ أن المناهج التي سلكها المتكلمون ومن سار على طريقتهم في تقرير مسائل الإيمان وأصول الاعتقاد لا توصل إلى المقصود الذي خلق لأجله الإنسان من إخلاص العبادة لله، بل إنها - مع طولها وبعدها وصعوبتها - لا توصل إلا إلى ما هو معترف به عند جميع الأمم مما هو مستقر في الفطر، أو لا توصل سالكها إلا إلى مهاوي الردى والحيرة والاضطراب. وحاصلها آراء تتكافأ، وحجج تتهافت فيكثر المقال، ويدوم الاختلاف، ويقل الصواب كما هو الشأن في الباطل، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢] هذا فضلاً عما يترتب على هذه المناهج من اللوازم الباطلة كتكفير العوام، أو تشكيكهم فيما يعتقدونه من الحق، أو تكليفهم أموراً لا يبلغها إلا قليل من الناس، إلى غير ذلك مما هو في حقيقته زيغ وضلال وقول على الله وعلى رسوله بلا علم، نسأل الله العافية من ذلك، والله أعلم. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحابه أجمعين.





المراجع

- ابن قدامة وآثاره الأصولية: دراسة د. عبدالعزيز السعيد، مطابع الرياض ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- الاجتهاد: د. عبد المنعم النمر، الهيئة العامة للكتاب، دون ذكر سنة الطبعة.
- الإجماع: محمد بن إبراهيم بن المنذر، تحقيق وتخريج: صغير أحمد حنيف. ط. الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م دار طيبة - الرياض.
- الإحكام في أصول الأحكام: ابن حزم الظاهري، تحقيق وتعليق: د. محمود حامد عثمان. ط. الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. طبع ونشر وتوزيع دار الحديث، القاهرة.
- الإحكام في أصول الأحكام: سيف الدين الأمدي، تحقيق: عبد المنعم إبراهيم. ط. الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، نشر مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة.
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد: أبو المعالي الجويني - تحقيق: أسعد تميم. ط. الأولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق وتعليق: محمد صبحي حلاق. ط. الأولى ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، دار ابن كثير، دمشق - بيروت.
- الاستقامة: ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- أصول الدين: عبد القادر البغدادي. ط. الثالثة ١٤٠١هـ/١٩٨١م دار الكتب العلمية - بيروت.
- أصول مذهب الإمام أحمد/ دراسة أصولية مقارنة: د. عبدالله التركي. ط. الثانية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م - مؤسسة الرسالة.
- الاعتصام: إبراهيم بن موسى الشاطبي، دار المعرفة - بيروت، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.

- إعلام الموقعين عن رب العالمين: ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط. ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م، المكتبة العصرية - بيروت.
- الإقليد للأسماء والصفات والاجتهاد والتقليد: محمد الأمين الشنقيطي، تحقيق: شريف بن محمد هزاع، نشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة، دون ذكر سنة الطبع.
- الانتصار لأصحاب الحديث: أبو المظفر السمعاني، تحقيق: محمد حسين، ط. الأولى. مكتبة أضواء المنار ١٩٩٦م - المدينة المنورة.
- البحر المحيط من أصول الفقه: بدر الدين الزركشي، قام بتحريه: د. عبد الستار أبو غدة، وراجع: عبدالقادر العاني. ط. الثانية ١٤١٣هـ/١٩٩٢م، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف - الكويت.
- التحرير: الكمال بن الهمام ومعه التقرير والتحبير، ابن الأمير الحاج وبهامشه نهاية السؤل، للأسنوي ط. الثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- تحريم النظر في كتب الكلام: أحمد بن محمد بن قدامة، تحقيق: عبدالرحمن دمشقية، ط. الأولى ١٩٩٠م دار عالم الكتب - الرياض.
- تحفة المريد: إبراهيم اللقاني، حاشية جوهرة التوحيد لإبراهيم اللقاني، مطبعة الاستقامة - القاهرة، دون ذكر سنة الطبع.
- تفسير القرآن العظيم: إسماعيل بن كثير الدمشقي، دار المعرفة - بيروت ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- التقليد وأحكامه: سعد بن ناصر الشثري، ط. الأولى ١٤١٦هـ دار الوطن - الرياض.
- التقليد والإفتاء والاستفتاء: عبدالعزيز بن عبدالله الراجحي، ط. الأولى ١٤١٣هـ.
- التلخيص في أصول الفقه: أبو المعالي الجويني، تحقيق د. عبدالله النيبالي وسيد أحمد العمري ط. الأولى ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، دار البشائر - بيروت.
- التمهيد في أصول الفقه: أبو الخطاب الكلوذاني، دراسة وتحقيق: د. محمد بن علي إبراهيم ط. الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، جامعة أم القرى - مكة المكرمة.
- جامع البيان في تفسير القرآن: محمد بن جرير الطبري وبهامشه تفسير غرائب القرآن للنيسابوري، ط. الثالثة بالأوفست ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، دار المعرفة - بيروت.
- جامع بيان العلم وفضله: ابن عبدالبر، تحقيق: أبي الأشبال الزهري، ط. الرابعة ١٤١٩هـ/١٩٩٨م. دار ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية.



- الجامع الصحيح (سنن الترمذي): محمد بن عيسى الترمذي، مراجعة: أحمد شاكر وآخرون - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- جوهرة التوحيد: إبراهيم اللقاني مع حاشيتها تحفة المريد، إبراهيم البيجوري، مطبعة الاستقامة - القاهرة. دون ذكر سنة الطبع.
- حاشية الطحطاوي على الدر المختار: أحمد الطحطاوي الحنفي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- حاشية على شرح أم البراهين: محمد بن أحمد الدسوقي وبهامشه شرح أم البراهين، محمد بن يوسف الحسني، ط. مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م - مصر.
- درء تعارض العقل والنقل: ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، ط. الأولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م - جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض.
- الدرة البهية في التقليد والمذهبية من كلام شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: أعده وعلق عليه: محمد شاكر الشريف، ط. الأولى ١٤٠٨هـ - مكتبة الصديق - مكة المكرمة.
- رسالة أبي الحسن الكرخي في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية: مطبوع مع كتاب تأسيس النظر لأبي زيد الدبوسي، نشر مكتبة الخانجي، ط. الثانية ١٤١٥هـ.
- الشامل في أصول الدين: أبو المعالي الجويني، حققه وقدم له: د. علي سامي النشار وآخرون، نشر منشأة المعارف - الإسكندرية ١٩٦٩م.
- شرح الأصول الخمسة: عبدالجبار المعتزلي، تحقيق: د. عبدالكريم عثمان، ط. الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م. نشر مكتبة وهبة - القاهرة.
- شرح أم البراهين: محمد بن يوسف الحسني، هامش حاشية الدسوقي على شرح أم البراهين، محمد بن أحمد الدسوقي، ط. مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م - مصر.
- شرح الكوكب المنير: محمد بن أحمد الفتوحي المعروف بابن النجار، تحقيق: د. محمد الزحيلي - د. نزيه حماد. نشر مكتبة العبيكان ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.
- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: مراجعة: شعيب الأرناؤوط - نشر مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج القشيري، ترتيب وتبويب: محمد فؤاد عبد الباقي، ط. الثانية ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م، دار الفكر - بيروت.
- الصواعق المرسل على الجهمية والمعتلة: ابن قيم الجوزية، تحقيق وتخريج: د. علي بن محمد الدخيل الله، النشرة الأولى - ١٤٠٨هـ، دار العاصمة - الرياض.
- الغنية عن الكلام: أحمد بن محمد الخطابي ضمن صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام، جلال الدين السيوطي، علق عليه: علي سامي النشار - دار الكتب العلمية، بيروت. دون ذكر سنة الطبع.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح: محب الدين الخطيب - المكتبة السلفية، دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل: علي بن أحمد بن حزم، تحقيق: د. محمد إبراهيم نصر - د. عبدالرحمن عميرة. ط. الأولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع - المملكة العربية السعودية.
- فيصل التفرقة بين الإيمان والزندقة: أبو حامد الغزالي، ط. الخانجي ١٣٤٣هـ.
- القول المفيد في حكم التقليد: محمد بن علي الشوكاني، دراسة وتحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، ط. الأولى ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م، دار ابن حزم - بيروت.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: جار الله الزمخشري وبحواشيه أربعة كتب. رتبته وضبطه وصححه: محمد عبدالسلام شاهين، ط. الأولى ١٤١٥هـ/١٩٩٥م، دار الكتب العلمية - بيروت.
- لسان العرب: جمال الدين بن منظور - ط. الثالثة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م، دار صادر - بيروت.
- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرر المضية في عقيدة الفرق المرضية: محمد بن أحمد السفاريني، ط. الثانية ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م - المكتب الإسلامي ببيروت - دمشق.
- مجموعة الرسائل والمسائل النجدية: بعض علماء نجد، ط. الثالثة ١٤١٢هـ - دار العاصمة - الرياض.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية: جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، ط. الأولى ١٣٩٨هـ.



- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دراسة وتحقيق: د. طه جابر العلواني، ط. الأولى ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- مختصر المعتمد في أصول الدين: القاضي أبو يعلى الفراء، دراسة وتحقيق القسم الأول من أول الكتاب حتى نهاية فصل: «الغلاء والرخص» رسالة ماجستير إعداد: محمد سعود السفيناني، جامعة أم القرى ١٤٢٢هـ.
- المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: عبدالقادر بن بدران، تحقيق: د. عبدالله التركي، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- المستصفى من علم الأصول: أبو حامد الغزالي، ومعه فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت، عبد العلي الأنصاري، ط. الأولى ١٣٢٤هـ، المطبعة الأميرية ببولاق - مصر.
- مسند الإمام أحمد بهامشه منتخب كنز العمال: المكتب الإسلامي ودار صادر - بيروت.
- المسودة في أصول الفقه: آل تيمية، تحقيق: د. أحمد الذروي، ط. الأولى ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، دار الفضيلة - الرياض.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل: القاضي عبدالجبار الهمداني، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر.
- مغيث الخلق في ترجيح القول الحق: أبو المعالي الجويني، اهتم بطبعه: عبدالحميد حبيب الله، نشر حديث أكاديمي، فيصل آباد - باكستان ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل: جمال الدين عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب، عني بتصحيحه محمد بدر الدين الحلبي، ط. الأولى ١٣٢٦هـ، مطبعة السعادة - مصر.
- منهج ابن قدامة في تقرير عقيدة السلف وموقفه من المخالفين فيها: رسالة ماجستير، إعداد: د. علي محمد الشهراني - كلية أصول الدين - الرياض. العام ١٤١٤هـ.
- منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل: جابر إدريس علي أمير، ط. الأولى ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، مكتبة أضواء السلف.

- المواقف في علم الكلام: القاضي عبدالرحمن الإيجي، عالم الكتب - بيروت. دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- موسوعة الحديث الشريف «الكتب الستة»: إشراف ومراجعة: صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ، ط. الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، دار السلام للنشر والتوزيع - الرياض.
- موقف ابن تيمية من الأشاعرة: د. عبدالرحمن بن صالح المحمود، ط. الثانية ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، مكتبة الرشد - الرياض.
- ميزان العمل: أبو حامد الغزالي، تحقيق: سليمان دنيا، ط. الأولى ١٩٦٤م، دار المعارف - مصر.
- النبوات: ابن تيمية، دار القلم - بيروت. دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- نهاية الإقدام في علم الكلام: محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، حرره وصححه: الفردجيوم. دون ذكر الطبعة وسنة النشر.
- نهاية السؤل في شرح مناهج الوصول إلى علم الأصول: للقاضي ناصر الدين البيضاوي، تأليف: جمال الدين الإسنوي، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل. ط. الأولى ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م، دار ابن حزم - بيروت.

